تقرير

تقرير الاحتجاجات لعام 2025

الاحتجاج الاجتماعي على دفع فاتورة السياسات

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

تقرير

تقرير الاحتجاجات لعام 2025

الاحتجاج الاجتماعي على دفع فاتورة السياسات

مقدمة

في تقرير الاحتجاجات لعام 2025، ادخلنا تعديلاً جديداً على هيكلة عناصر التحليل. ففي التقارير السابقة، تعاملنا مع الاحتجاجات الفعلية الجماعية (إضراب عن العمل/ اعتصام/ تظاهر/ وقفة احتجاجية/ قطع طريق) والوسائل الرمزية الأخرى (مثل الشكاوى، وطلبات الإحاطة، وحملات جمع التوقيعات) على أن جميعها أشكال احتجاجية في فئة واحدة، وحللناها ضمن الإطار نفسه.

أما في التقرير الحالي، بعد ملاحظتنا اختلاف الفئتين اختلافاً كبيراً في مستوى دلالتها على مدى الاحتجاج، وفي تعبيرها عن درجة أعلى من الوعي، وفي أشكال التنظيم والتنسيق والتضامن المستخدمة، وفي درجة أهميتها نظراً لما يترتب عليها من ردود فعل من الأطراف المختلفة، وفي ما يترتب عليها من نتائج، وجدنا أن الجمع بينها لا يعطي صورة دقيقة عن حالة الاحتجاج ولا يمكن من التنبؤ بتطوراتها. ولذا قررنا فصل الاحتجاجات ككل إلى فئتين:

1) احتجاجات فعلية جماعية

2) أشكال رمزية أخرى، وتكشف عن وجود مشكلات، تعكس إحساساً بالظلم والحرمان من الحقوق، وقد تكون مقدمة لممارسة احتجاج فعلي، سواء كانت فردية أم جماعية.

وحللنا كل فئة على حدة، مع التركيز على الاحتجاجات الجماعية الفعلية باعتبارها التعبير الأكثر تصعيداً، للوصول إلى صورة أوضح. وشمل تحليل تلك الفئة ما يلي:

- أنواع الفاعلين في الاحتجاج.
- القطاعات المنتمين إليها من حيث ملكية المنشآت، ونوع النشاط الاقتصادي، وعدد العاملين بالمنشأة، والوضع القانوني لها والعاملين بها.
- عدد العاملين في تلك المنشآت ونسبة المشاركة في الاحتجاج.
- المتدخلين في الاحتجاج، سواء للتوصل إلى حلول جزئية أومؤقتة، أو عبر القمع بأشكاله المختلفة، ومحاولة التأثير على المحتجين.

ويتضح من التقرير ما شهدته مصر خلال عام 2025 من زيادة طفيفة في أشكال التعبير عن الاحتجاج، سواء في صورتها الجماعية الفعلية أو عبر الأشكال الرمزية الأقل صداماً، مثل الشكاوى وطلبات الإحاطة وحملات جمع التوقيعات. ويعكس هذا استمرار شعور المحتجين بالظلم والحرمان من الحقوق في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية متفاقمة.

ولا يمكن النظر إلى هذه الاحتجاجات بمعزل عن السياق التاريخي للحركة الاحتجاجية، التي بلغت ذروتها بعد عام 2006، وخصوصاً مع لحظة 2011، لتصل إلى ذروة كمية ونوعية عام 2013. تلا ذلك تراجع تدريجي حتى عام 2017، ثم ارتفاع محدود عام 2020، اتسم بزيادة الأشكال الرمزية أكثر من الاحتجاجات الجماعية الفعلية. وأعقب ذلك مرحلة ثانية من الانخفاض حتى عام 2024.

وفي هذا الإطار، تمثل زيادات عام 2025 مؤشراً وإن كان محدوداً، لا يمكن اعتباره حتى الآن كموجة صعود نوعية، بل استمراراً لحالة التذبذب التي تعيشها الحركة منذ الانكسار بعد 2013.

كما يتناول التقرير السياق الأوسع الذي تتشكل فيه هذه الاحتجاجات، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، وأوضاع العمل، وآليات تعامل الدولة معها، سواء عبر القمع أو الاحتواء، وتأثير ذلك على مسارات التصعيد أو التراجع.

وقد توصل التقرير إلى عدد من سمات الحركة الاحتجاجية خلال عام 2025، وكانت كما يلي:

- الطول النسبي لفترات الاحتجاج في مصانع وشركات بها آلاف العمال.
- التشتت بين معظم مواقع الاحتجاج، إذ إنه فيما عدا عمال الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (الذين يمكن تمييز نوع من التنسيق بين المواقع حتى لو لم يذكر ذلك صراحة، كما سنرى بالتفصيل)، كانت العفوية وغلبت سمة عدم التنسيق على بقية الاحتجاجات.
- عدم نجاح تهديدات الأمن في فض الاحتجاجات، خاصة في المواقع التي كان فيها تنسيق جيد، مما أدى إلى عودة ظهور الأمن كوسيط، بجوار دوره كقامع.
- رغم ثبات نصيب العاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام حول 32%، إلا أن العاملين بهذا القطاع أثاروا مسألة انتقاص أجورهم، عبر حرمانهم من ضم العلاوات إلى أجورهم الأساسية منذ عام 2017.
- غياب النقابات العمالية عن المشهد في أغلب الاحتجاجات. وفي الحالات القليلة التي شاركت فيها، تدخلت النقابات القاعدية في التفاوض، ضمن أطراف أخرى، بهدف التوصل إلى حلول بحضور ممثلين عن العمال. أما تدخل مستوى النقابات العليا (النقابات العامة)، فكان في الغالب سلبياً، أو يقدم جزءاً محدوداً من مطالب العمال، غالباً في اتفاق مسبق مع إدارة الشركة.
- فتحت احتجاجات 2025 الباب لإظهار ارتباط انتقاص حقوق العمال بالسياسة العامة للدولة، كما سنشرح لاحقاً.

وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية:

- الجزء الأول: أشكال الاحتجاج الأخرى بخلاف الاحتجاج الجماعي (الأشكال الرمزية).
- الجزء الثاني: الاحتجاجات الجماعية الفعلية.
- الجزء الثالث: شكل التغطية الإعلامية للاحتجاجات والأشكال الرمزية.
- الجزء الرابع: دراسات الحالة.
- الخاتمة.

بالإضافة إلى أهم النقاط المنهجية، والمراجع

أهم نقاط المنهجية

1- أهداف التقرير: فهم أنماط الاحتجاجات في مصر عام 2025؛ وحجمها، واتجاهاتها، والقطاعات المشاركة، ودور الأجهزة الحكومية ووسائل الإعلام في مسارات التصعيد أو التراجع.

2- نطاق الدراسة: عام 2025.

3- التغطية الجغرافية: المحافظات والمدن والقرى والمناطق الصناعية والحضرية المختلفة.

4- مصادر البيانات: تقارير سابقة، وسائل إعلام مختلفة، بيانات النقابات والمنظمات العمالية، تقارير منظمات المجتمع المدني.

5- تصنيف الاحتجاجات إلى:
- احتجاجات فعلية جماعية: اضراب، اعتصام، تظاهر، وقفة احتجاجية، قطع طريق.
- الأشكال الرمزية الأخرى: شكاوى، طلبات إحاطة، حملات جمع توقيعات.

6 -كيفية حساب أعداد الاحتجاجات:

يُحتسب الإضراب احتجاجاً واحداً، مهما امتدت مدته، وكذلك الحال بالنسبة للاعتصامات الممتدة. كما تُحتسب الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات القصيرة احتجاجاً واحداً، مهما كان عدد المشاركين فيها، طالما جمعهم الاحتجاج في مكان واحد، أو وُجد تنسيق واضح بين المواقع المختلفة التابعة لجهة عمل واحدة. أما في حال عدم وجود دليل على التنسيق، وإذا قام أكثر من موقع بممارسة الاحتجاج في أماكن مختلفة، سواء في التوقيت نفسه أو بشكل متتابع، فيُحتسب كل موقع على حدة بوصفه احتجاجاً مستقلاً.

7- معايير التحليل

- الفاعلون: العمال، الموظفون، المهنيون، الأهالي، النقابات، المنظمات الأخرى.
- القطاعات: قطاع عام، قطاع أعمال عام، قطاع خاص، قطاع خاص استثماري، قطاع حكومي، هيئات عامة، المنظمات غير الحكومية، جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، نقابات مهنية.
- الأنشطة الاقتصادية للشركات التي يعمل بها المحتجون.
- الوضع القانوني للمنشآت، وللعاملين بها، وعدد العاملين بها.
- عدد المشاركين في الاحتجاجات.
- أشكال التدخل: قمع، وساطة، تفاوض.
- كيفية التغطية الإعلامية للاحتجاج
- نتائج الاحتجاج

8- أدوات التحليل

- التحليل الكمي: قياس نسب الاحتجاجات الفعلية مقابل الأشكال الرمزية.

- التحليل النوعي: دراسة دوافع الفاعلين وأسباب الاحتجاجات وأثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

9- قيود البحث

- محدودية الوصول إلى المعلومات في حالات الاحتجاجات المغلقة أو المعرضة للقمع.
- قصور التغطية الاعلامية وعدم إكتمالها
- عدم وجود معلومات واضحة عن الشركات

الجزء الأول: أشكال الاحتجاج الأخرى بخلاف الاحتجاجات الجماعية (الأشكال الرمزية)

بلغ عدد أشكال الاحتجاج الأخرى التي تم رصدها خلال عام 2025 نحو 1085 فعلاً، موزعة – كما في الشكل رقم (1) – بين أفعال يسعى القائمون بها إلى إيصال أصواتهم بشأن المظالم التي يتعرضون لها، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو عمالية. ولا تزال المظالم الاجتماعية تمثل النسبة الأكبر منها، إذ بلغت 924 فعلاً.

شكل رقم (1)

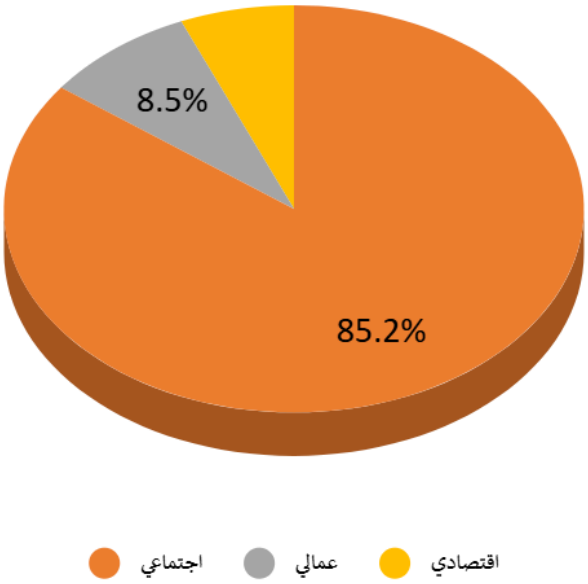

بالنسبة للفاعلين، فقد حظي الأهالي بالنصيب الأكبر في الأفعال الرمزية، كما يتضح في الشكل رقم (2)، حيث بلغ عدد الأفعال التي قام بها الأهالي 892 فعلاً، يليهم العمال مع 61 فعلاً، ثم المزارعون 36 فعلاً، والطلاب 23 فعلاً، والموظفون 17 فعلاً. أما باقي الفاعلين، فكانت نسبتهم أقل من 1% لكل منهم.

شكل رقم (2)

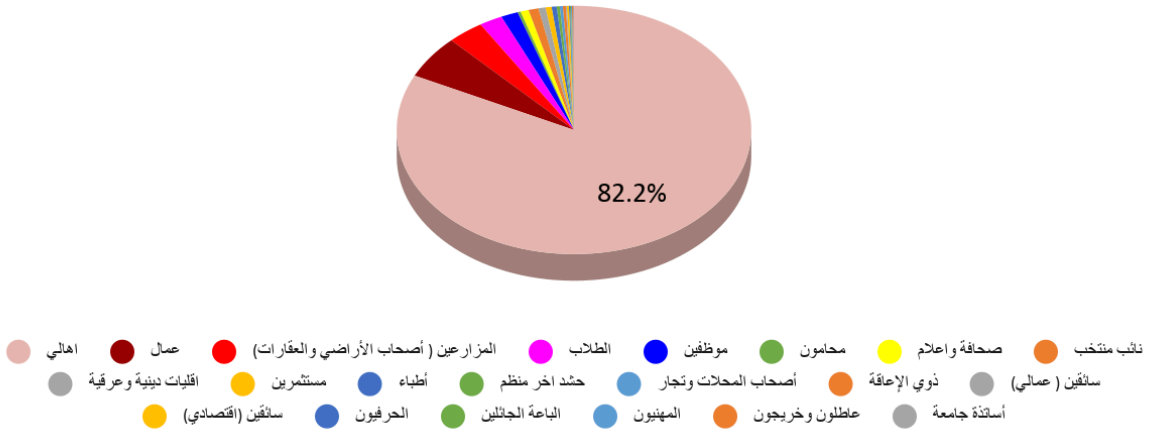

اتخذت الغالبية العظمى من الأفعال الرمزية المرصودة شكل الشكوى أو البلاغ أو البيان لرد المظالم، كما هو موضح في الشكل رقم (3)، حيث بلغت نسبتها 97.5% من إجمالي الأفعال، في حين شكّلت باقي الأفعال الأخرى 2.5% فقط. ومن بين هذه النسبة، بلغت حالات إيذاء النفس 1.6%، أي 17 حالة، نتج عنها 11 وفاة.

وتعود الغالبية العظمى من حالات اللجوء لإيذاء النفس إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الأفراد، التي وصلت أحياناً إلى حد الديون المستعصية على السداد، حتى أن إحدى النساء قررت أن يكون الانتحار جماعياً لها وطفليها بسبب هذه الديون ووصولات الأمانة[1]. أما بالنسبة للطلاب، فتعود حالات إيذاء النفس إلى ضغوط الامتحانات، سواء خوفاً من الامتحانات، أو بسبب الرسوب، أو نتيجة المجموع المنخفض.

[1] عامر، عصام، حبس الأم المتهمة بإلقاء طفليها من أعلى كوبري مُشاة في الإسكندرية، الشروق، 8 أبريل 2025، https://shorturl.at/BzD5A

الشكل رقم (3)

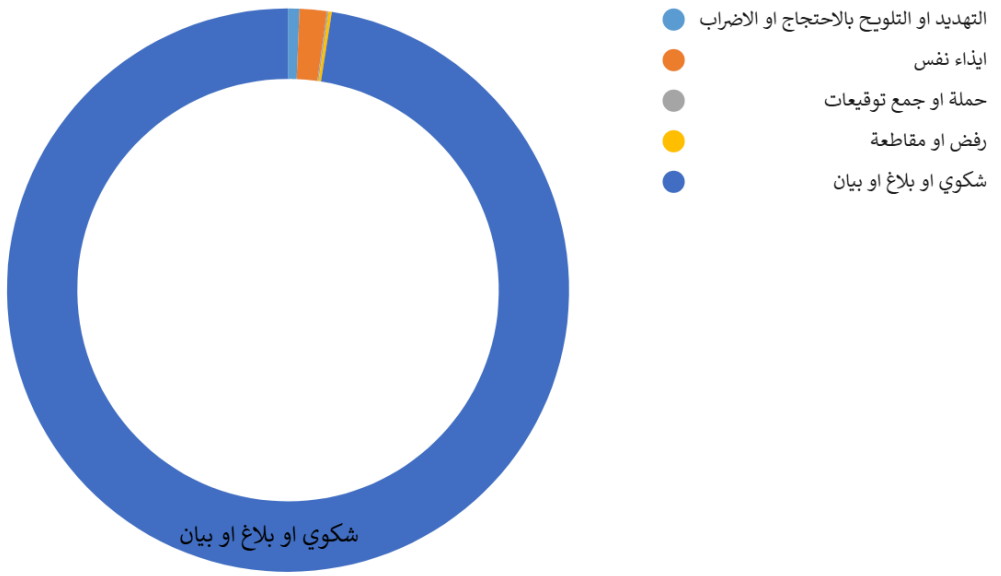

يتضح من الشكل رقم (4-أ) أن الأهالي، نظراً لكونهم يشكلون النسبة الأكبر من الفاعلين في الأفعال الرمزية، كانوا أيضاً أصحاب العدد الأكبر من البلاغات والشكاوى والبيانات، يليهم العمال، ثم المزارعون، فالطلاب. كما كان الأهالي الأكثر تعرضاً لحالات إيذاء النفس بستة حالات، يليهم الطلبة والموظفون بحالتين لكل منهما.

أما المحامون، فكانوا أصحاب النصيب الأكبر في التهديد (تحديد موعد) بالاحتجاج، حيث سجلوا ثلاث مرات، يليهم الصحفيون والعمال مرتين لكل منهما.

شكل رقم (4-أ)

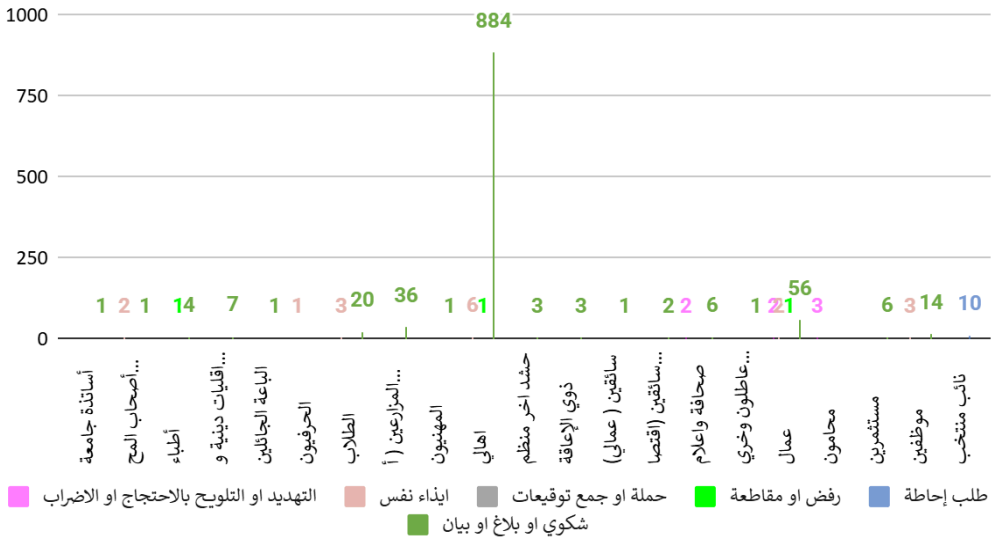

يتعلق ما سبق بالأعداد، لذا أعددنا الشكل رقم (4-ب) لتوضيح نسب استخدام الفئات للشكوى. اتضح أن عديد من الفئات استخدمت الشكوى بنسبة 100% من الأفعال الرمزية. بينما تجاوز استخدام بعضها للشكوى نسبة 75% . واختلفت عن هذا المنوال فئتا المحامين وأعضاء مجلس النواب، اللتان لجأتا إلى طرق أخرى.

شكل رقم (4-ب)

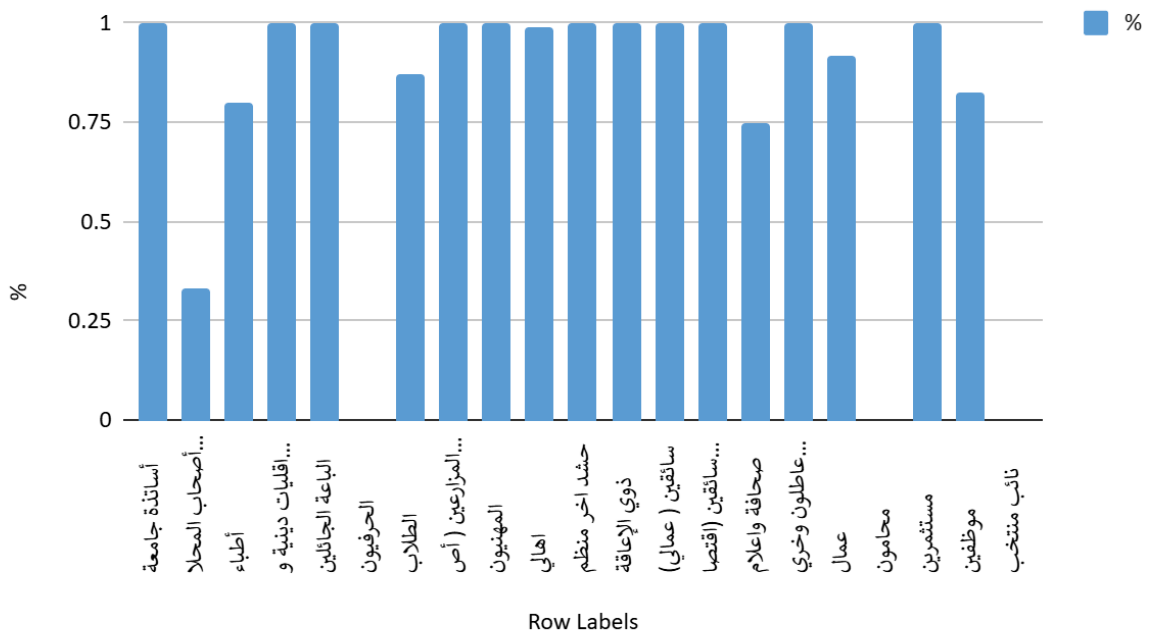

بالنظر إلى الشكل رقم (5)، يمكن ملاحظة أن منحنى أعداد الأفعال الرمزية يميل إلى التصاعد من شهر لآخر، مع بعض الانخفاضات في شهور فبراير ويونيو ونوفمبر، قبل معاودة الارتفاع. حيث بلغ عدد الأفعال الأخرى 70 فعلاً في شهر يناير، ووصل إلى 141 فعلاً في شهر ديسمبر.

شكل رقم (5)

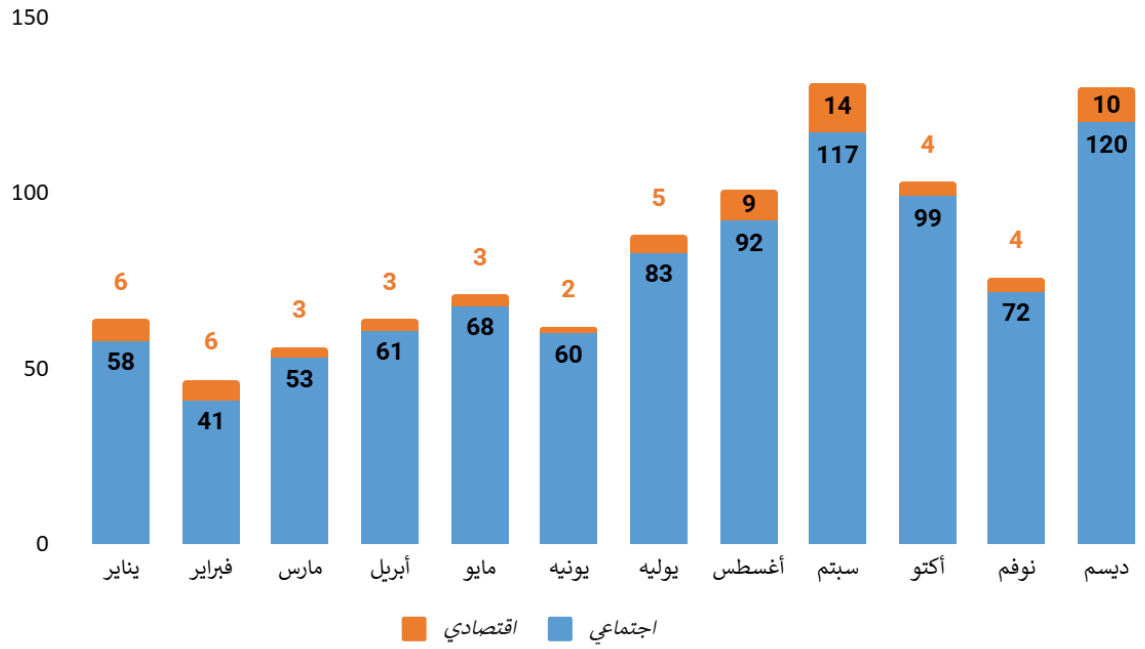

نلاحظ من الشكل رقم (6) حول أسباب الاحتجاج، أن الحرمان من الحق في بيئة صحية وآمنة كان المحرك الأول للفاعلين، حيث تم إحصاء 275 فعلاً بالشكوى من انتهاك هذا الحق. وشملت مظاهر البيئة غير الصحية أو الآمنة المشكو منها؛ تراكم القمامة أو مياه الصرف، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض، حتى أن هناك كثير من الشكاوى بشأن دخول مياه الصرف الصحي إلى داخل المنازل، ومن بينها قرية أدمو التابعة لمدينة المنيا[2]

بالإضافة إلى انعدام الأمن في بعض الأماكن العامة، مثل وجود أسلاك كهرباء مكشوفة أو غياب الإضاءة في الشوارع، ما يعرض المارة للخطر. وتكررت مشاكل الطرق التي تسبب حوادث، سواء تعلق الأمر بالطرق السريعة غير المهيأة أو عدم وجود مطبات صناعية، أو بسبب الدراجات النارية. وتكررت الشكاوى في أكثر من مكان بسبب البلطجية أو أوكار تجارة المخدرات، حتى أن الأهالي في منطقة البساتين استغاثوا بوزير الداخلية من انتشار تجارة المخدرات على مرأى من رجال الشرطة[3].

كما سجلت شكاوى متعلقة بمشكلة كلاب الشوارع، وإن كانت أقل بكثير مقارنة بالأعوام السابقة. وتلتها مشكلات مياه الشرب والصرف الصحي، والتي سجلت 180 فعلاً، سواء بسبب عدم توفر الخدمة نفسها، أو مشاكل في صيانتها، أو انقطاعها.

ثم جاءت مشكلات النقل والطرق بعدد 133 فعلاً، فرغم أن هذا القطاع يُعد من أهم أولويات الدولة المصرية حالياً، إلا أن الأهالي يعانون من طرق تنتشر بها الحفر وتفتقر إلى الصيانة. كما تعاني بعض القرى الواقعة على طرق سريعة، سواء قديمة أو جديدة، من غياب حلول آمنة مثل

[2] القاهرة 24، مياه الصرف تغرق منازل إدمو بالمنيا.. والأهالي: المحافظ خد الشكوى وحطها في جيبه19 يوليو 2025، https://shorturl.at/pD3Ts
[3] الوفد، المخدرات والبلطجة سيطروا على المنطقة.. أهالي البساتين يستغيثون بوزير الداخلية، 24 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/K5UWC

الأنفاق أو الكباري، ما يعرض حياة المشاة للخطر. وتواجه بعض القرى في الصعيد مشكلة الاعتماد على القوارب الصغيرة (الفالوكة) لعبور ضفاف النهر، مما يعرض حياة قاطنيها للخطر. على سبيل المثال، استغاث أهالي إحدى القرى في قنا من معدية الموت[4]، وأخرى في أسيوط، من اضطرار أبنائهم إلى عبور ترعة بني غالب عبر جذع نخلة للوصول إلى المدرسة، في حين أن إنشاء كوبري يحل المشكلة بشكل آمن[5].

شكل (6)

[4] مكي، سمر، شايلين أرواحهم مع شنط المدرسة | معدية الموت بجزيرة مطيرة بقنا تنقل عشرات التلاميذ.. والأهالي: بيجروها بحبل، القاهرة 24، 4 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/eWF9y

[5] عمر، إيهاب، أنقذونا قبل وقوع الكارثة.. جذع نخيل على ترعة وسيلة مرور تلام يذ عزبة الصاوي بأسيوط، صدى البلد، 16 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/djjCB

مطالب الفاعلين

تحليل شامل لمطالب الفاعلين وفقاً للتكرار والنسبة المئوية

أعلى مطالب	عدد الفئات	إجمالي المطالب
بيئة صحية وآمنة	31	1,085
25.3%	فئة من المطالب	النسبة الإجمالية 100%

توزيع المطالب حسب النسبة المئوية

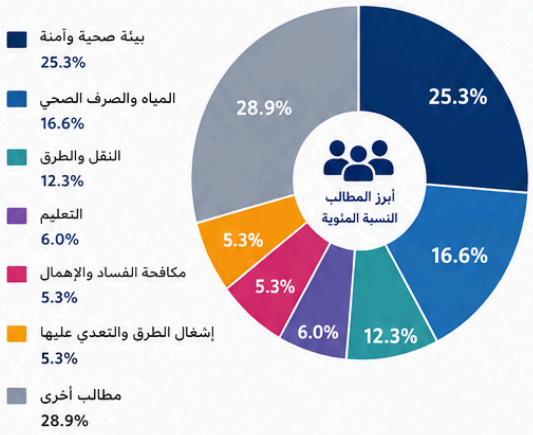

أعلى 10 مطالب من حيث العدد

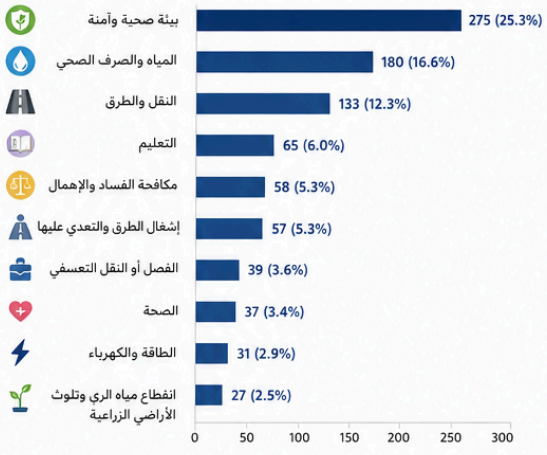

مؤشرات رئيسية

أولوية قصوى
البيئة والخدمات الأساسية تأتي في مقدمة أولويات الفاعلين

تركيز المطالب
أكثر من 70% من المطالب تركزت في 6 فئات رئيسية

تفاصيل المطالب

مطالب الفاعلين	العدد	%
بيئة صحية وآمنة	275	25.3%
المياه والصرف الصحي	180	16.6%
النقل والطرق	133	12.3%
التعليم	65	6.0%
مكافحة الفساد والإهمال	58	5.3%
إشغال الطرق والتعدي عليها	57	5.3%
الفصل أو النقل التعسفي	39	3.6%
الصحة	37	3.4%
الطاقة والكهرباء	31	2.9%
انقطاع مياه الري وتلوث الأراضي الزراعية	27	2.5%
تعويضات مالية	24	2.2%
عدم توافر المرافق والمصالح الحكومية	23	2.1%
السكن الملائم	22	2.0%
عدم توافر الغذاء وغلاء الأسعار	19	1.8%
الثقافة والفن والدين والرياضة	14	1.3%
الأسعار والدعم	14	1.3%
التوظيف والعقود	14	1.3%
المطالبة بتطبيق الحد الأدنى وزيادة الأجور	9	0.8%
الفساد والمحاسبة	6	0.6%
الحق في التنظيم	5	0.5%
النقل والطرق والبنية التحتية والكهرباء والمياه	4	0.4%
بيئة العمل	4	0.4%
رفض قرارات حكومية مالية تؤثر على المهنيين	4	0.4%
الاحتجاج على إزالة أكشاك أو أماكن عمل	3	0.3%
الاتصالات والانترنت	2	0.2%
الدعم والتموين	2	0.2%
المعاشات والتأمين والإعانة	2	0.2%
شكوى من غلاء الأسعار وكثرة الديون	2	0.2%
التأمين الصحي	2	0.2%
الأمن	1	0.1%
عدم الكفاءة وعدم الإنتاج	7	0.6%

ملاحظة: تم حساب النسب المئوية على إجمالي عدد المطالب (1,085 مطلب)

وفيما يخص التوزيع الجغرافي للأفعال الرمزية، كما هو موضح بالشكل رقم (7)، جاءت محافظة الجيزة في مقدمة المحافظات من حيث التكرار بعدد 139 فعلاً، تلتها محافظة القاهرة مع 101 فعلاً، ثم المنيا 67 فعلاً ، ثم الشرقية 65 فعلاً.

شكل (7)

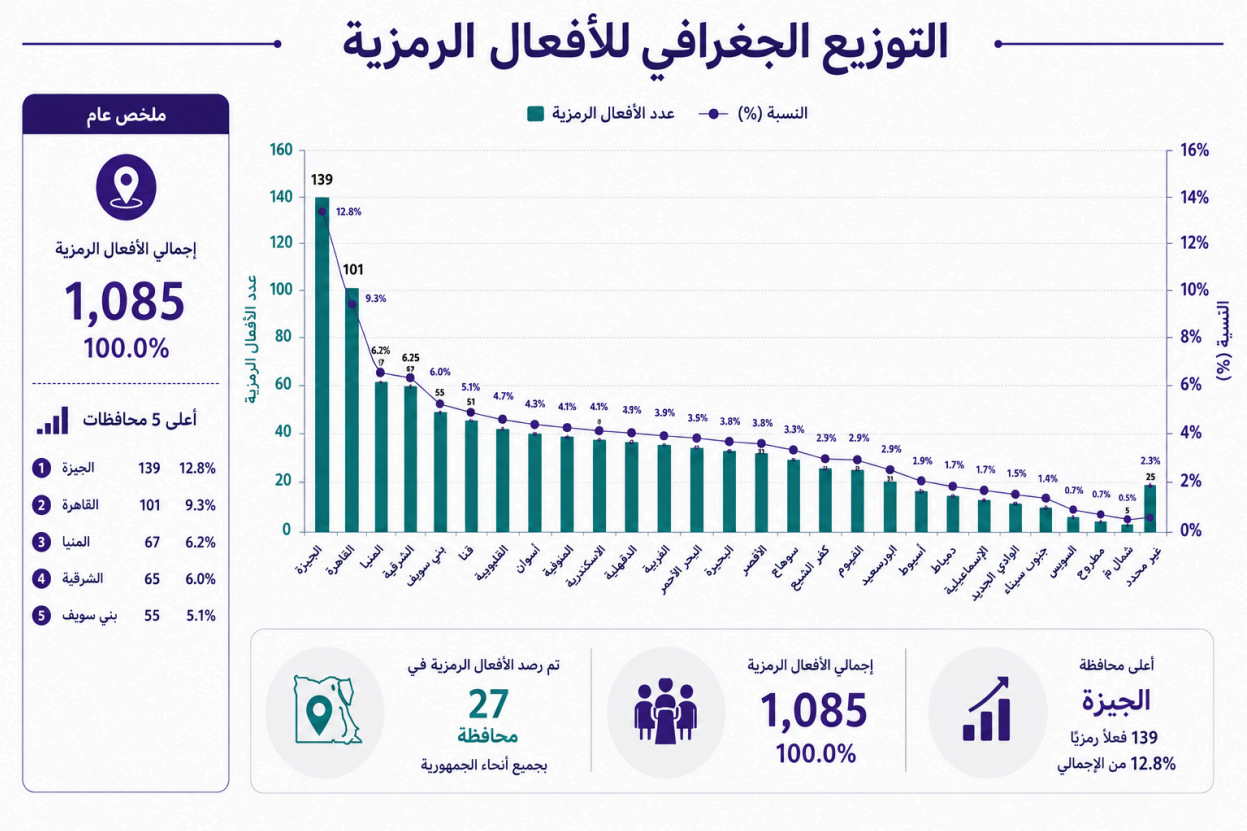

الجزء الثاني: الاحتجاجات الفعلية الجماعية

بلغ عدد الاحتجاجات الفعلية الجماعية التي تم رصدها خلال عام 2025 نحو 98 احتجاجاً. وشارك في هذه الاحتجاجات – وفقاً لما أمكن حصره، مع ملاحظة أن عدد المشاركين لا يُذكر في كثير من الحالات، ما بين 490 ألفاً و500 ألف عامل/مواطن/مهني[6].

وجاءت هذه الاحتجاجات نتيجة تعديات على الحقوق، وقدر عدد المتضررين منها بنحو 800 ألف شخص، بما أدى إلى حركة احتجاجية واسعة. ومن بين هؤلاء نحو 600 ألف على الأقل تضرروا بسبب انتهاكات متعلقة بحقوق العمل، من ضمنهم حوالي 400 ألف محامٍ، سجلوا احتجاجهم على

[6] أعلنت نقابة المحامين في المصري اليوم " «المحامين»: نسبة الاستجابة للإضراب احتجاجاً على الرسوم القضائية تجاوزت 90%"، https://tinyurl.com/ycywwny7، وفيما يخص هيئة مياه الشرب، فقد أعلنت شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالبحيرة أن عدد العاملين لديها 9207، وعلى الرغم من أن بعض المحافظات القاهرة والاسكندرية، من المؤكد أنها أكثر بكثير من ذلك، إلا أننا سوف نحتسب متوسط العاملين في كل محافظة بـ 10 ألاف عامل، في عدد المحافظات التي تحركت (الاسكندرية- القاهرة- الجيزة- القليوبية- الشرقية- بني سويف- المنيا)، أي سبعة محافظات مما يعني أنه على الأقل شارك 70 ألف من العاملين بالاحتجاج. وفيما يخص المصانع والشركات الكبيرة التي ذكرت سابقًا، فقد شارك عمالها، فيما عدا هيئة تعليم الكبار، حيث كان يشارك العشرات أو المئات، مما يعني أن هناك أكثر من 62 ألف آخرين (بعد استبعاد ال_8 ألاف تعليم الكبار) شاركوا في الاحتجاجات. هذا وفي القرى، كانت أما مصادمات مع قوات الشرطة، أو وقفات يشارك فيها العشرات أو المئات. سوف نفصل ذلك في البند الخاص بتصنيف الاحتجاجات وفقاً لعدد المحتجين، وفقاً للشكل رقم 19.

قرار محاكم الاستئناف بفرض رسوم إضافية «مقابل خدمات مميكنة»، فيما عُرف بأزمة الرسوم القضائية بين المحامين والقضاة.

كما يضم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر أكثر من 130 ألف عامل موزعين على 25 شركة تابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي[7]، بالإضافة إلى ما يزيد على 70 ألف عامل في مصانع وشركات وهيئات، يعمل في معظمها أكثر من ألف عامل[8].

وشهد عام 2025 أيضاً احتجاجات من أهالي عدد من القرى/الأحياء/الجزر، مثل: جزيرة الوراق، وعزبة الهجانة، وأهالي علم الروم، وأهالي العريش، وأهالي أسوان. وقد وقع الضرر على ما لا يقل عن 200 ألف مواطن. وجاءت الاحتجاجات في الحالات الأربع الأولى نتيجة محاولات طرد السكان من مساكنهم، بينما احتج أهالي قريتين تابعتين لمحافظة أسوان؛ إحداهما بسبب انتشار أوكار المخدرات[9]، والأخرى بسبب نقص المعلمين في المدرسة.[10]

أولاً: الفاعلين وكيفية احتجاجهم

وعلى عكس الأفعال الرمزية التي شكل الأهالي فيها الأغلبية الساحقة، كانت الغلبة في الأشكال الفعلية الجماعية للعمال، فقد سجل العمال احتجاجهم 66 مرة، من إجمالي 98 إحتجاج، بنسبة 76,3% ،كما هو واضح في الشكل رقم (8).

وجاء المحامون في المرتبة الثانية مع 11 إحتجاجات، وكان الأهالي في المرتبة الثالثة مسجلين 10 احتجاجات.

---

[7] Maha Khallaf, uilding Capacities of Operators of Water Supply and Wastewater Utilities, Deutschaft for international Zusammenarbeit (GIZ)GmbH, https://url-shortener.me/AYY6

[8] 19 ألف عامل بالنساجون الشرقيون، و بالنسبة شركة السكر والصناعات التكامليـــة المصرية ESIIC شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، يبلغ عدد عمالها 18394 عامل بالإضافة للعمالة المؤقتة، ويبلغ عدد عمال مصانع الوجه القبلي وفقاً لموقع الشركة 12577 عامل (في الغالب ما يعلن عنه هو العمالة المثبتة فقط.
شركة مصر للألمنيوم، والتي يبلغ عدد عمالها وفقً لموقع الشركة (وغالباً نتحدث عن العمالة الدائمة فقط) 5092. ويبلغ عدد من تبقى من عمال الشركة الشرقية للدخان 6 آلاف عامل (كان 8921 في عام 2022/2023). وهيئة تعليم الكبار 8 آلاف عامل/لة. كما يعمل في المتحدة للصيادلة 8513 عامل/ لة. بالإضافة لـ 4 ألاف عامل في سيراميكا إينوفا، و مصانع فرج الله لكل منهما، ولـ 3 ألاف عامل بشركة ستيا، وسيراميكا الأمير، والشركة التركية المصرية لصناعة الملابس T&C "تي أند سي" لكل منهم. و 2500 عامل بشركة أطياب،وألف عامل بشركة فريدي للسيراميك، وشركة العامرية للغزل والنسيج (بخلاف عمال وعاملات اليومية) لكل منهما، و 1500 في القناة لرباط وأنوار السفن

[9] ملا، محمود، هدموه ثم أحرقوه.. أهالي النجاجرة بـ أسوان يهاجمون وكراً لبيع المخدرات (فيديو)، المصري اليوم، 30 مايو 2025، https://shorturl.at/oFlcV

[10] بعزق، حمادة، أسوان.. تجمع لأهالي كوم أمبو لعرض مشكلة عجز المعلمين على المسئولين، الشروق، 14 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/lar5l

شكل رقم (8)

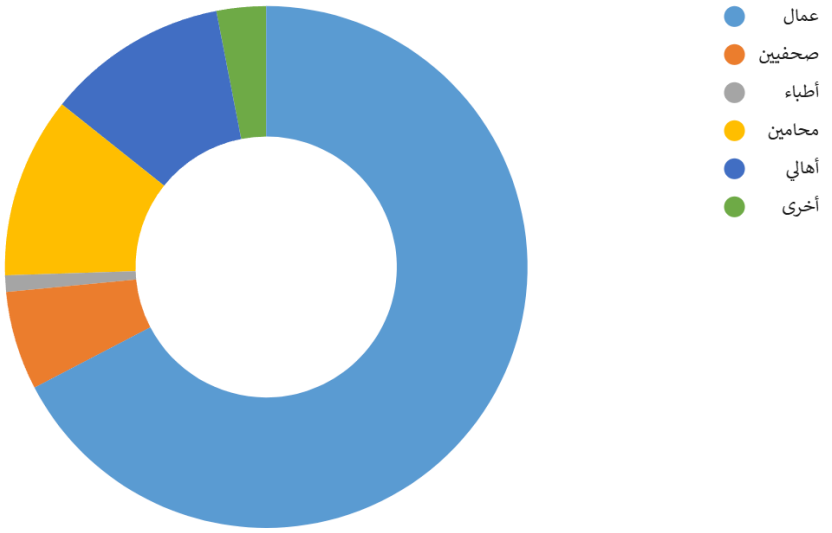

يوضح الشكل رقم (9) أن العمال، بوصفهم في مقدمة المحتجين، كانوا أيضاً في صدارة منظمي الإضرابات عن العمل، و المعتصمين والمتظاهرين ومنظمي الوقفات الاحتجاجية. يليهم المحامون، ثم الأهالي فالصحفيون.

شكل رقم (9)

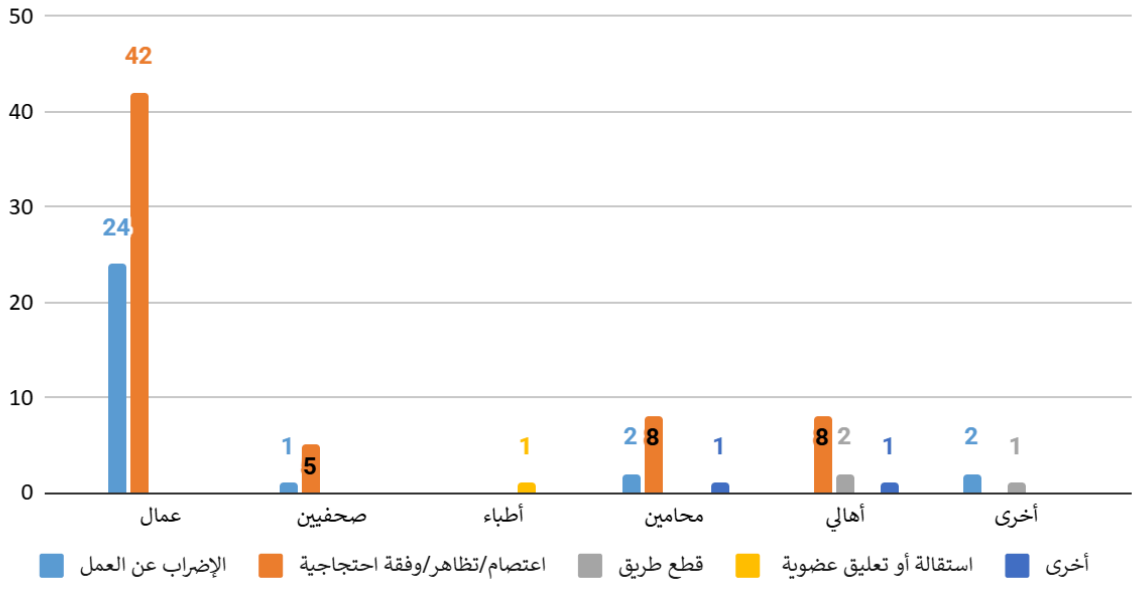

ثانياً: التوزيع الزمني والجغرافي للاحتجاجات

بالنظر إلى الشكل رقم (10)، نلاحظ ارتفاع عدد الاحتجاجات في الربعين الثاني والرابع من عام 2025 مقارنة بالربعين الأول والثالث.

وبالعودة إلى التفاصيل، نجد أن احتجاجات المحامين (11 احتجاجاً) تركزت في الربع الثاني، في حين تضمن الربع الرابع 9 احتجاجات للعاملين في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، إلى جانب احتجاجات أهالي جزيرة الوراق المستمرة، وأهالي علم الروم، بالإضافة إلى احتجاجات في عدد من الشركات مثل المتحدة للصيادلة (متكررة) وأينوفا، وبوليفار، وغيرها.

الشكل رقم (10)

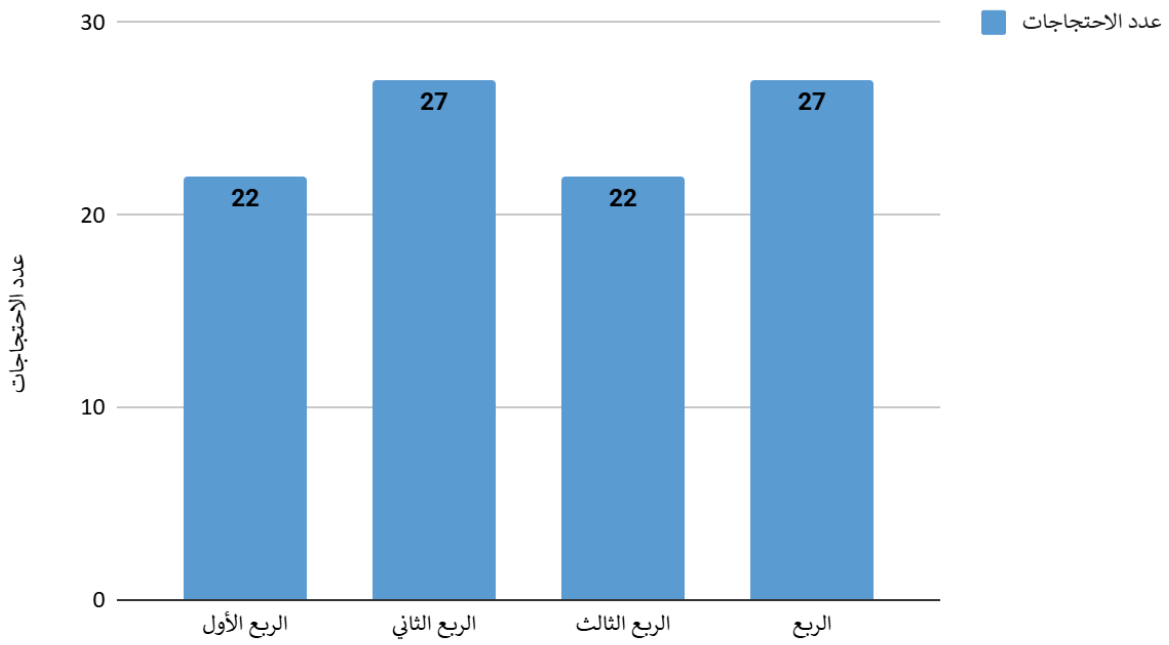

وفيما يخص التوزيع الجغرافي، يوضح الشكل رقم (11) أن إقليم القاهرة الكبرى خصه ما يقرب من نصف الاحتجاجات. ويمكن تفسير ذلك بوجود الإدارات المركزية والنقابات العامة في هذا الإقليم، فضلاً عن القرب من المؤسسات الصحفية، ما قد يسهل عملية التغطية، على عكس المناطق الأبعد.

إلا أن احتلال الوجه القبلي المركز الثاني – مع وجود فجوة كبيرة عن المركز الأول – يثير تساؤلاً حول أسباب تقدّمه على الوجه البحري أو مدن القناة.

وقد تبين أن إضرابات عمال شركة السكر، التي تتركز مصانعها في الوجه القبلي، والتي كانت احتجاجاتهم ملفتة للانتباه، تُعد أحد الأسباب الرئيسية المفسرة. كما ساعدت في ذلك أيضًا احتجاجات عمال السيراميك، كما سنرى، التي تكررت في أكثر من موقع، من بينها محافظة الفيوم.

الشكل رقم (11)

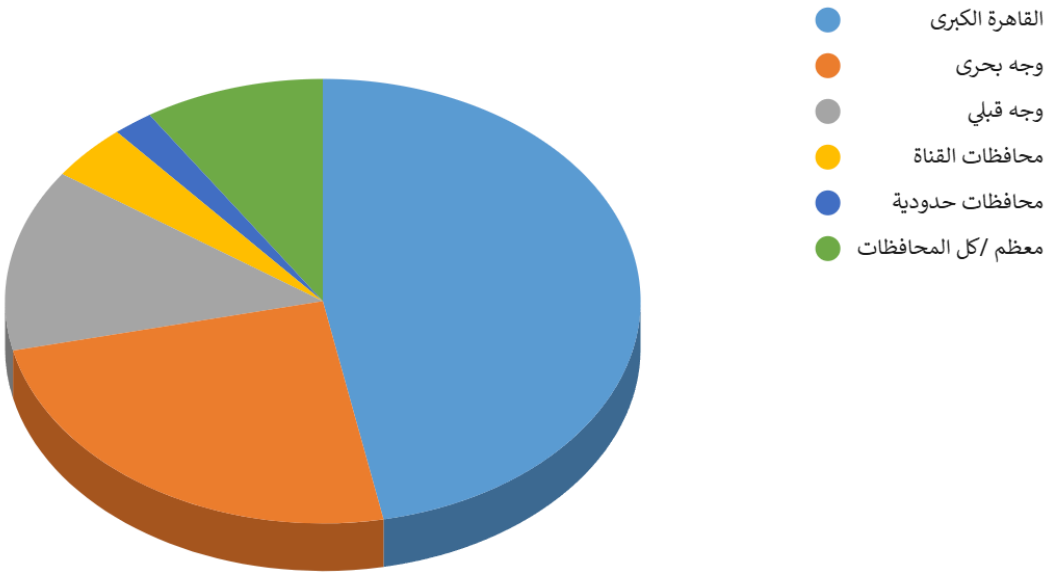

بالنظر إلى المحافظات بالتفصيل، نرى من الشكل رقم (12) أن محافظة الجيزة جاءت في مقدمة المحافظات التي شهدت احتجاجات. وبالعودة إلى تفاصيل المحتجين، نجد أهالي جزيرة الوراق، الذين احتجوا أكثر من مرة، بالإضافة إلى عمال مجمع السكر بالحوامدية، وشركتي «سيدكو للأدوية»، و«المتحدة للصيادلة»، فضلاً عن العاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجيزة.

وتأتي بعد ذلك محافظة القاهرة، ثم الإسكندرية، وكانتا محوريتين في احتجاجات العاملين بمحطات مياه الشرب والصرف الصحي في أكثر من مناسبة. ففي القاهرة يوجد أيضاً «المقر الرئيسي للمتحدة للصيادلة» التي توجه العمال للاحتجاج أمامه، إلى جانب المقار الرئيسية للنقابات المهنية. أما في الإسكندرية، فبرزت احتجاجات عمال شركات مثل «فرج الله»، و«لينين جروب»، و«العامرية»، و«الشمعدان".

شكل (12)

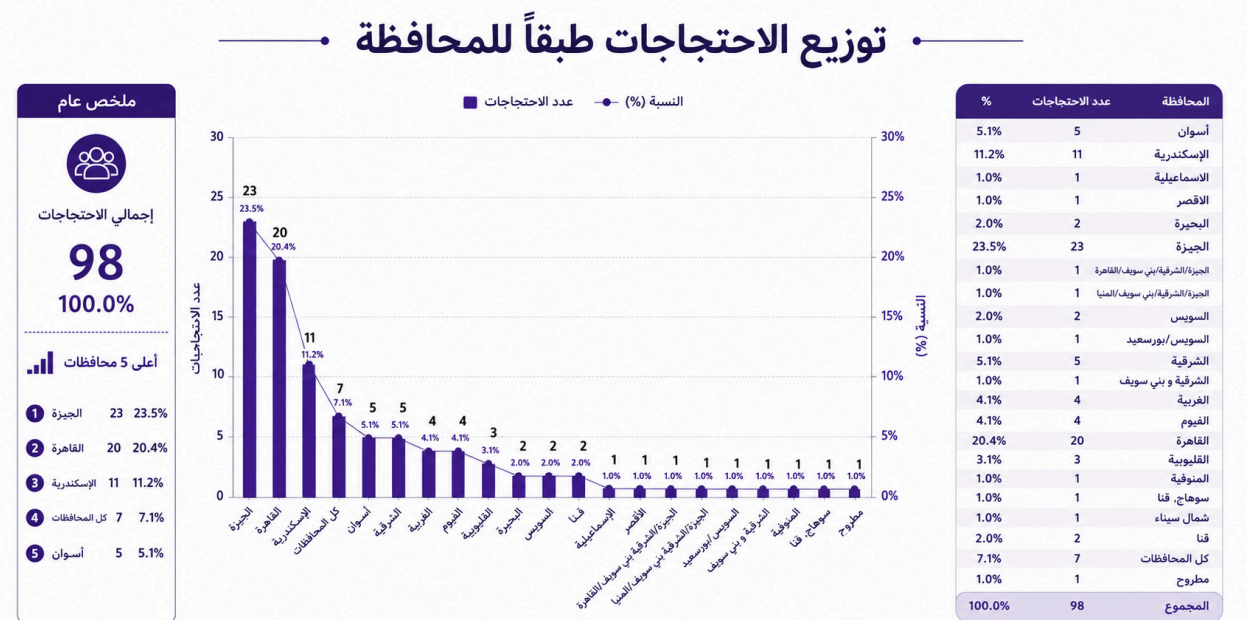

المحافظة	عدد الاحتجاجات	%
أسوان	5	5.1%
الإسكندرية	11	11.2%
الاسماعيلية	1	1.0%
الاقصر	1	1.0%
البحيرة	2	2.0%
الجيزة	23	23.5%
الجيزة/الشرقية/بني سويف/القاهرة	1	1.0%
الجيزة/الشرقية/بني سويف/المنيا	1	1.0%
السويس	2	2.0%
السويس/بورسعيد	1	1.0%
الشرقية	5	5.1%
الشرقية و بني سويف	1	1.0%
الغربية	4	4.1%
الفيوم	4	4.1%
القاهرة	20	20.4%
القليوبية	3	3.1%
المنوفية	1	1.0%
سوهاج, قنا	1	1.0%
شمال سيناء	1	1.0%
قنا	2	2.0%
كل المحافظات	7	7.1%
مطروح	1	1.0%
المجموع	98	100.0%

ثالثاً: تصنيف مواقع عمل المحتجين

- التصنيف حسب الملكية

وفق الشكل رقم (13)، يتصدر قطاع الأعمال العام قائمة القطاعات المحتجة بعدد 26 احتجاجاً. وتتشابه أسباب الاحتجاج مع سائر القطاع العام عموماً، ونقصد معاناة العمال منذ عام 2016 من حرمانهم من العلاوات وتردي الأجور. وبالتالي، واصلوا المطالبة بزيادة الأجور وتطبيق الحد الأدنى للأجور مع احتساب زيادة لكل الدرجات الوظيفية، على غرار العاملين في الحكومة. ومن أمثلة ذلك شركات السكر، و شركات مياه الشرب والصرف الصحي. كما احتج العمال أيضاً من ضعف الأجور، والمطالبة بزيادتها وتطبيق الحد الأدنى للأجور في شركات النسيج والملابس الجاهزة.

ومن المثير للانتباه، أن شركات استثمارية عملاقة، تصدر منتجاتها للخارج وتتلقى حوافز من الدولة، يُحرم عمالها من أبسط حقوقهم، مثل الحد الأدنى للأجور، ما اضطرهم للاحتجاج 16 مرة. ومن بين هذه الشركات: "النساجون الشرقيون"، و"الشركة التركية"، و"أطياب".

الشكل رقم (13)

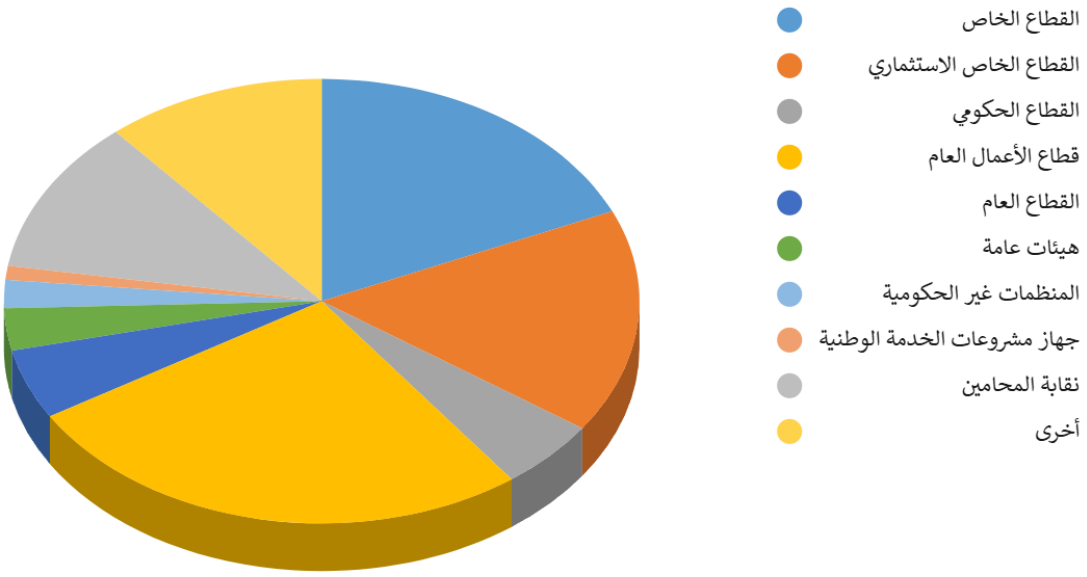

- التصنيف حسب عدد العاملين

كما لفت الانتباه أيضًا أن الشركات العملاقة، التي يزيد عدد عمالها عن ألف عامل، سجلت أغلب مرات الاحتجاج، كما يتضح في الشكل رقم (14). حيث سجلت هذه الشركات 70 احتجاجاً فعلياً جماعياً (من ضمنها 11 احتجاجاً للمحامين) من إجمالي 88 احتجاجاً.

في المقابل، لم يُسجَّل سوى احتجاجين فقط في المنشآت التي يبلغ عدد عمالها (1-99 عاملاً)، وكانوا في أغلب الحالات يعملون لدى أنفسهم، إلا أن احتجاجهم تم بالتعاون مع آخرين مشابهين لهم، مثل أصحاب محلات الموبايل بالمنوفية، وأصحاب محلات الخيالة والجمالة بنزلة السمان.

الشكل رقم (14)

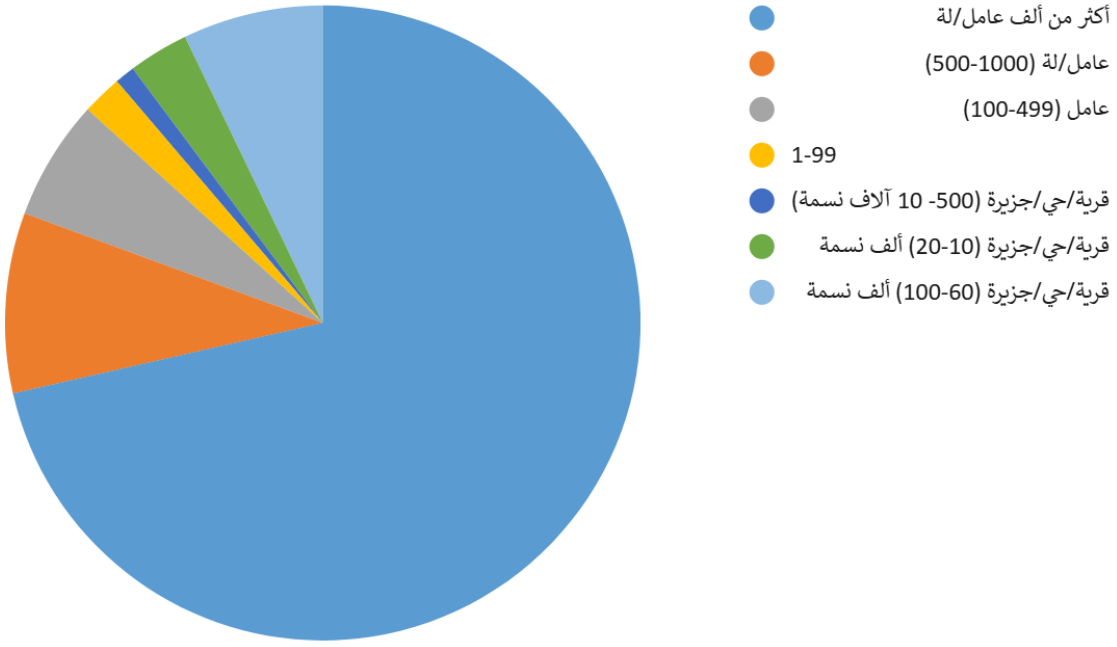

- التصنيف حسب النشاط الاقتصادي

فيما يخص توزيع الاحتجاجات وفق النشاط الاقتصادي للمنشآت التي يعمل بها المحتجون، تأتي الصناعات التحويلية في المقام الأول بعدد 28 احتجاجاً، موزعة على 19 شركة، جميعها عملاقة (أكثر من 1000 عامل)، فيما عدا شركتين فقط.

ويليها أنشطة الإمداد المائي، التي تشمل احتجاجات هيئة مياه الشرب والصرف الصحي، ثم أنشطة الخدمات الأخرى، التي تمثّلها احتجاجات المحامين، وذلك وفقاً للشكل رقم (15).

الشكل رقم (15)

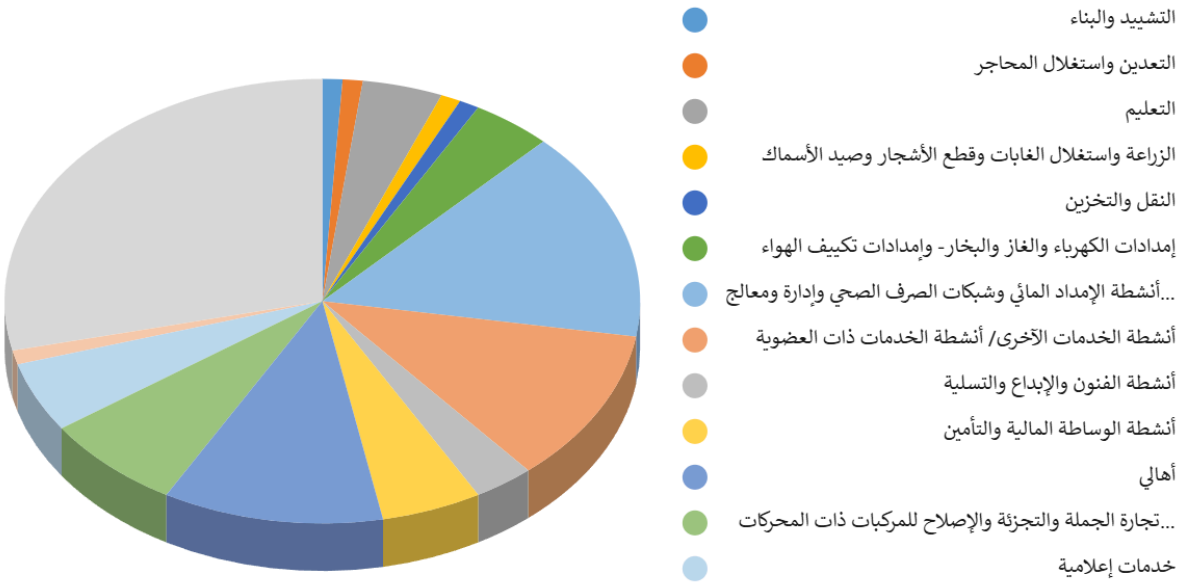

- التصنيف وفق رسمية المنشآت/عدم رسميتها

وفقاً للشكل رقم (16-أ)، كانت الغالبية العظمى من المنشآت التي احتج عمالها من المنشآت الرسمية في القطاع المنظم، إذ كان معظمها من المنشآت العملاقة، كما ذكرنا سابقاً. وبلغ عدد مرات تكرار الاحتجاج فيها 84 احتجاجاً (مع تسجيل 10 احتجاجات للأهالي)، و احتجاجان فقط في منشآت غير رسمية.

شكل (16-أ)

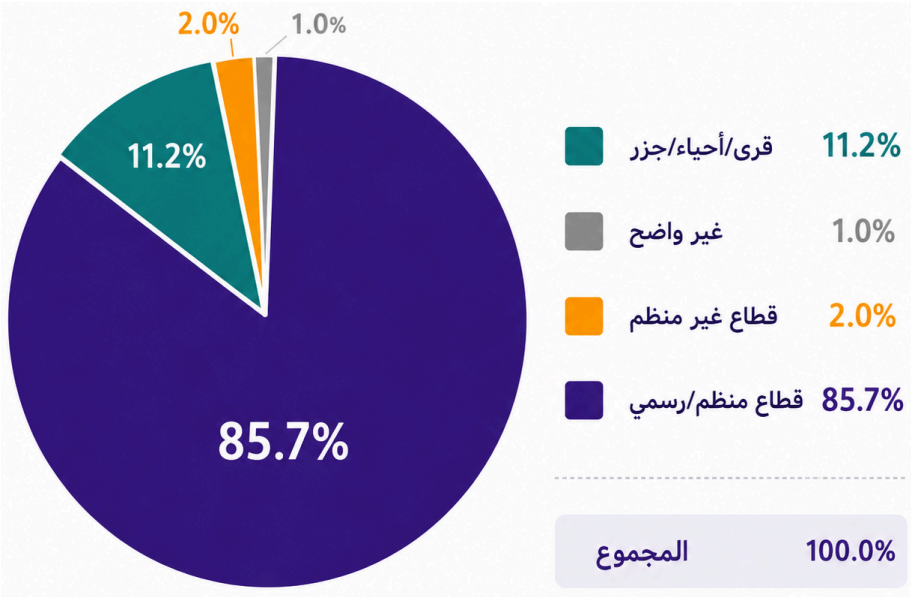

يوضح الشكل رقم (16-ب) أن أغلب المحتجين من العمالة الدائمة التي تتمتع بعقود وتأمينات وغيرها من الحقوق. ويُبرز ذلك أهمية شعور العمال بالأمان ليتمكنوا من الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم، على عكس العمالة المؤقتة التي يسهل فصلها.

الشكل رقم (16-ب)

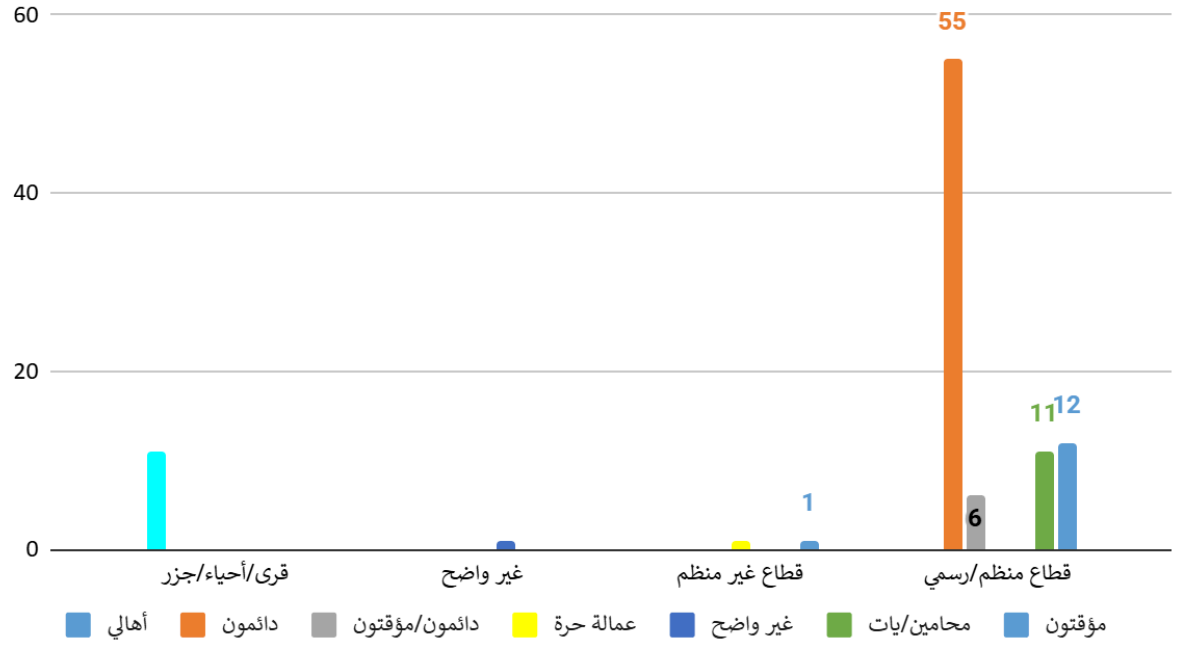

- العلاقة بين تصنيف المحتجين ووضعهم بالشركات

يؤكد الشكل رقم (17) ما توصلنا إليه سابقاً، بأن المحتجين المثبتين بعقود وتأمينات يشكلون أغلبية بعدد 55 احتجاجاً، بالإضافة إلى 6 حالات تضمنت محتجين دائمين ومؤقتين معاً. أما المحتجون المؤقتون فقط، فبلغ عدد حالاتهم 14 حالة، مطالبين بالتثبيت وتنفيذ الحد الأدنى للأجور عليهم، ومن بينهم العاملات في هيئة تعليم الكبار اللواتي حصلن على أحكام قضائية تؤكد أحقيتهن في التثبيت.

شكل رقم (17)

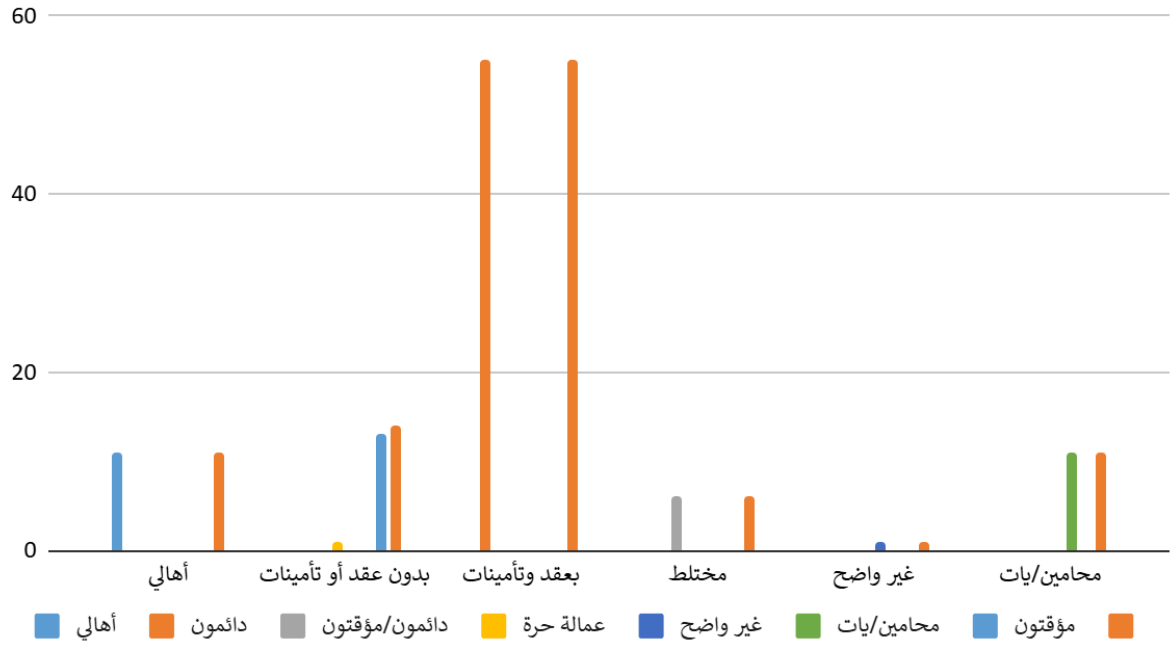

- تصنيف المنشآت التي يعمل بها المحتجين على أساس النوع الاجتماعي

لا يتم الحديث في الاحتجاجات عن النوع الاجتماعي، لذا اعتمدنا على العديد من طرق البحث للوصول بطريقة تحليلية للنوع الاجتماعي في الموقع المحتج. فالأهالي والمحامين يشملون النساء والرجال. وأعمال مثل الخيالة والجمالة، والعاملين بمحلات الموبايلات، والعاملين بشركة القناة لرباط وأنوار السفن، ومصانع السيراميك، اعتبرناها من الأماكن التي يكون عمالها من الذكور.

ومن الطبيعي أن يكون الموقع المحتج، سواء عمال أو أهالي أو محامين، يشتمل على الرجال والنساء معاً، وهو ما يظهر في الشكل رقم (18)، بنسبة 73.3%، بعدد 72 احتجاج.

في الموقع التالي بالطبع تأتي مواقع العمل التي يعمل بها فقط الرجال، وهي 13 موقع

شكل رقم (18)

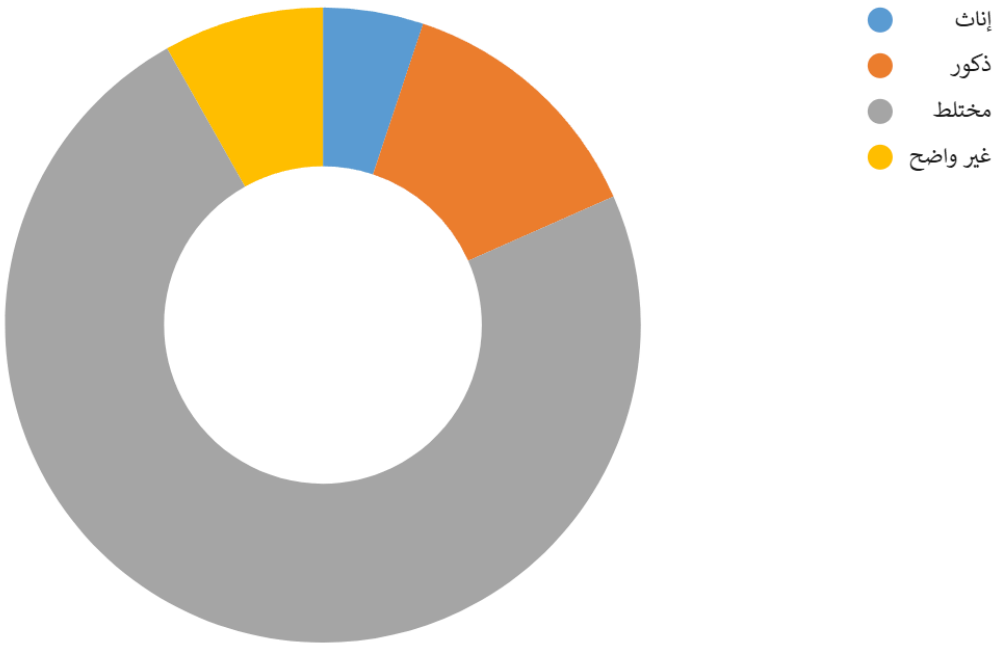

- تصنيف الاحتجاجات وفقاً لعدد المشاركين في الاحتجاج

يوضح الشكل رقم (19)، ارتفاع عدد المشاركين في الاحتجاجات، حيث شارك في نحو ثلث الاحتجاجات المرصودة آلاف العمال والمحامين، سواء عمال شركة «اينوفا» للسيراميك، أو شركات الغزل والنسيج مثل «العامرية»، و«بوليفار»، و«T&C للملابس»، و«النساجون الشرقيون»، أو العاملين بمحطات مياه الشرب والصرف الصحي، خاصة في الإسكندرية، أو عمال شركة السكر، أو الشرقية للدخان.

في المقابل، شارك في 40% من الاحتجاجات مئات المشاركين، ومن بينهم الأهالي في جزيرة الوراق، وعلم الروم، وأهالي العريش، وأهالي عزبة الهجانة، بالإضافة إلى وقفات في العديد من مواقع مياه الشرب والصرف الصحي. وشارك العشرات فقط في خمس احتجاجات.

شكل رقم (19)

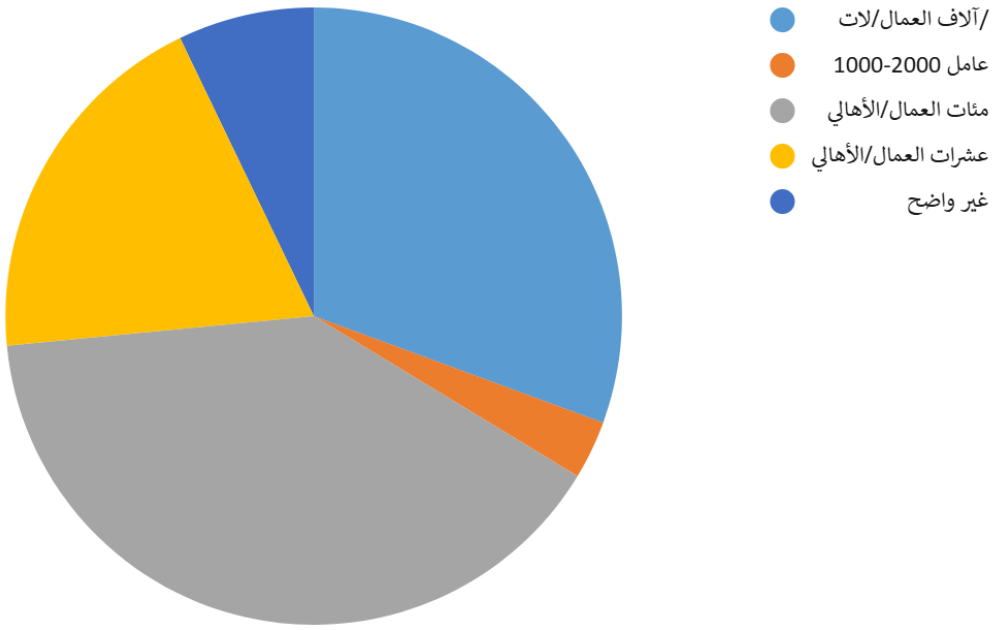

رابعاً: الأطراف المتدخلة في الاحتجاجات

يوضح الشكل رقم (20)، أن الطرف الأكثر تدخلاً في الاحتجاجات كان الأمن الوطني/الشرطة، حيث تدخل صراحةً في 29 احتجاجاً، سواء من خلال القمع أو التهديد، أو التدخل لدى إدارة الشركة، ثم العودة للعمال بعرض أو وعد مبطن بالتهديد للحث على إنهاء الاحتجاج.

ويأتي بعد ذلك تدخل إدارات الشركات، حيث مارست القمع أو التهديد به، كما اتخذت إجراءات لإنهاء الاحتجاج، مثل منح إجازات إجبارية للعمال، وإغلاق الشركات والمصانع، أو الامتناع عن إرسال الحافلات التي تقل العمال من منازلهم إلى مكان العمل.

في عديد من الاحتجاجات عملت إدارة الشركات تعمل بالتوازي مع تدخل الأمن، وعند فشل ضغوط الإدارة، في حل الأزمة، تصعد الأمر بتقديم بلاغات ضد قادة العمال، كما تأتي ردود فعلها أثناء أو بعد انتهاء الاحتجاج، مثل الفصل من العمل لعدد من العمال، أو الوقف، أو الخصومات وغيرها من الأجراءات التعسفية.

واللافت أن الجهتين اللتين يُفترض أن يكون تدخلهما طبيعياً بحكم القوانين ووظائفهما الأساسية، وهما النقابات ووزارة القوى العاملة، كان تدخلهما ضعيفاً للغاية، فلم يُسجّل سوى أربعة احتجاجات شهدت مشاركة واضحة لكل منها.

فيما يخص النقابات، تم التنويه عن تدخلهما في احتجاجان لعمال السكر؛ ففي إضراب عمال مصنع المعدات بالحوامدية في سبتمبر، وعدت الإدارة والنقابة العمال ببحث مطالبهم في أقرب

وقت، ففضّ العمال الإضراب[11]. أما احتجاجات عمال مصنعي السكر في إدفو وكوم أمبو، فقد فضّوا الإضراب بعد 21 يوماً من بداية الاحتجاج، حيث بدأت المفاوضات التي حضرتها نقابتا المصنعين، والاتحاد المحلي، بالإضافة لممثلي منظمات حقوقية بالمحافظة[12].

وكان التدخل الثالث للنقابات في السويس، أثناء احتجاج عمال شركة البترول المصرية-الصينية، حيث تواصلت النقابة العامة مع العمال في اليوم الأول للإضراب، وطالبتهم بفض الاحتجاج، الأمر الذي رفضه العمال. ثم جرت المفاوضات في اليوم التالي بين ممثلين للعمال ومسؤولي وزارة البترول[13]، بحضور الأمن في الحالتين.

وكان التدخل الثالث بالتنسيق مع إدارة الشركة القابضة لمياة الشرب والصرف الصحي، أثناء موجة الاحتجاجات التي عمت فروع شركات مياه الشرب والصرف الصحي في عديد من المحافظات. لم يشر أحد إلى وجود للنقابة العامة، حتى اضطر الجميع تحت ضغط الحركة الاحتجاجية الواسعة للعمال (الأمن/مجلس إدارة الشركة القابضة/ أعضاء المجالس النيابية) لاتخاذ خطوات والتحرك، للتفاوض مع العمال.

فى هذا السياق، جاء خبر عن اجتماع مجلس إدارة النقابة العامة للمرافق مع ممثلي اللجان النقابية للعاملين بقطاع شركات مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى الجمهورية، لبحث مطالب العاملين بالقطاع.

وخلص الاجتماع إلى تكثيف الجهود لتحسين أوضاع العاملين، ومتابعة صرف العلاوة الدورية المقررة بالقانون رقم 89 لسنة 2025، مع العلم أنه لم يتم التطرق إلى العلاوات المتأخرة التي يطالب العمال بصرفها بأثر رجعي، الأمر الذي انتقده العمال بشدة[14].

أما فيما يخص وزارة القوى العاملة أو مديرياتها، فقد ذكر تدخلها في أربعة احتجاجات فقط، وأشير في إحدى الحالات، احتجاج صحفيي البوابة نيوز، إلى أن وجود موظفي القوى العاملة، جاء لاحقاً بعد انتشار أخبار الاحتجاج على نطاق واسع[15].

[11] عشماوي، أحمد، تدخلات أمنية وإدارية تنهي إضراب «سكر أرمنت» و«معدات الحوامدية» واستمرار «إدفو وكوم إمبو ودشنا»، مدى مصر، 7 سبتمبر 2025، https://url-shortener.me/AE87

[12] عشماوي أحمد، عمال «سكر إدفو وكوم إمبو» يعلقون الإضراب انتظاراً لـ«تقييم الرئاسة» مدى مصر، 14 سبتمبر 2025، https://url-shortener.me/AEAF

[13] نشرة مدى مصر، 6 فبراير 2025، https://tinyurl.com/4pmwyawm

[14] عشماوي، أحمد، بـ«تكثيف الجهود لتحسين أوضاع العاملين» ومتابعة صرف العلاوة الدورية المقررة بالقانون رقم 89 لسنة 2025، دون أن يتم التطرق إلى العلاوات المتأخرة التي يطالب العمال بصرفها بأثر رجعي، مدى مصر، 27 يوليو 225، https://url-shortener.me/AYY6

[15] المنصة، "لعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور".. "العمل" تتخذ إجراءات قانونية ضد "البوابة نيوز"، 18 نوفمبر 2025، https://tinyurl.com/2s3fyhes

شكل رقم (20)

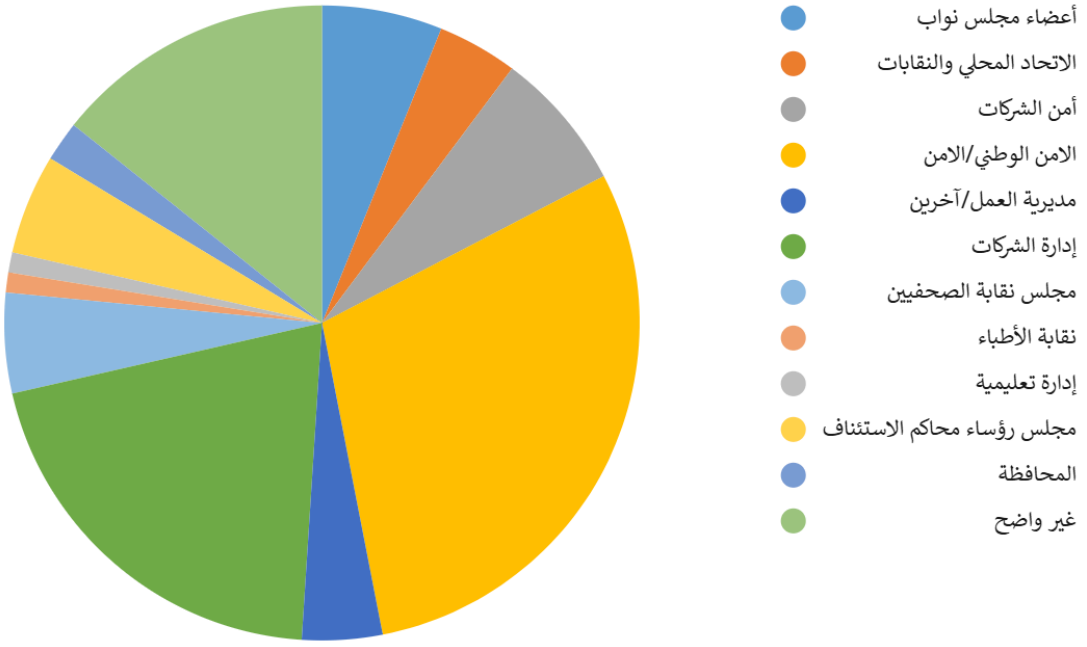

- الجهات التي مارست القمع

ما تم رصده من الممارسات القمعية للأمن خلال عام 2025، وأسفر في أغلب الأحوال عن اعتقال، أو جرح، كان القمع الممارس على المحتجين في 25 احتجاجاً من إجمالي 97 احتجاجاً. ويلاحظ أن 11 احتجاجاً تخص المحامين لم يُمارس فيها القمع، حيث يبدو أنهم اعتمدوا على النقابة العامة للمحامين لحل الموضوع بطريقتها، دون الاضطرار للتدخل[16]. وبذلك، تكون نسبة الاحتجاجات التي تعرّضت للقمع حوالي 26%.

كما يوضح الشكل رقم (21) أن الأمن كان الجهة الأساسية في القمع، حيث تدخلت الشرطة في 16 احتجاجاً؛ و3 احتجاجات الأمن الوطني، بينما كانت إدارة الشركات مسؤولة عن القمع في 6 احتجاجات، ويحدث غالباً تعاون بين هذه الجهات لفض الاحتجاج الفعلي.

أسفر القمع عن اعتقال 125 محتجاً في 8 احتجاجات، بالإضافة إلى فصل مئات العمال، ووقف 126 عاملاً، وإحالة 53 محتجاً للتحقيق أمام جهات التحقيق أو التحقيق معهم داخل الشركات. كما فصل 70 عاملاً في شركة «النساجون الشرقيون» بعد إنتهاء الإضراب بشهور، في ديسمبر 2025 لمجرد مشاركتهم في مجموعة على «فيسبوك» لمناقشة أوضاعهم. وكان عدد الجرحى 11 محتجاً على الأقل.

[16] انظر تقرير "احتجاجات المحامين"، على موقع منصة العدالة الاجتماعية.

شكل رقم (21)

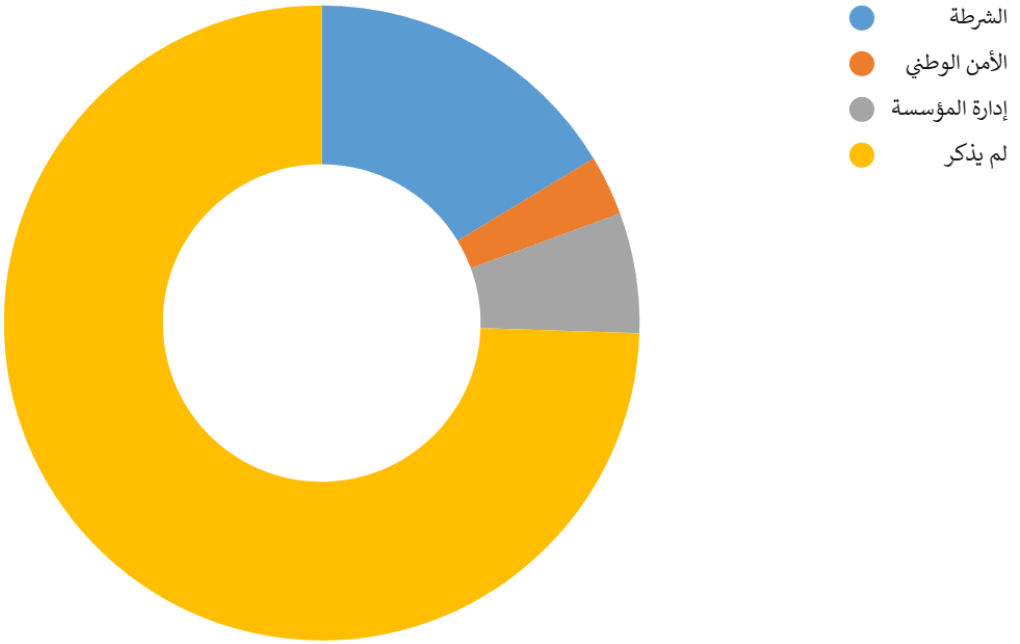

خامساً: مدة الاحتجاجات ونتائجها

- مدة الاحتجاج

كما يظهر في الشكل (22)، استمر نحو 55% من الاحتجاجات لساعات، وعددها 53 احتجاجاً (منها 31 اعتصاماً أو تظاهراً أو وقفة احتجاجية). بينما استمر 12 احتجاجاً لمدة يوم واحد، وخمسة احتجاجات ليومين، أو ثلاثة أيام، أو ثمانية أيام. و أربع احتجاجات استمرت لمدة أربعة أيام، وثلاثة احتجاجات استمرت ما بين 10 إلى 15 يوماً. واستمر احتجاجان ما بين 15 و30 يوماً. بينما استمر احتجاج واحد لأكثر من 30 يوماً، وهو اعتصام صحفي "البوابة نيوز" الذي بدأ في عام 2025، واستمر في عام 2026.

شكل رقم (22)

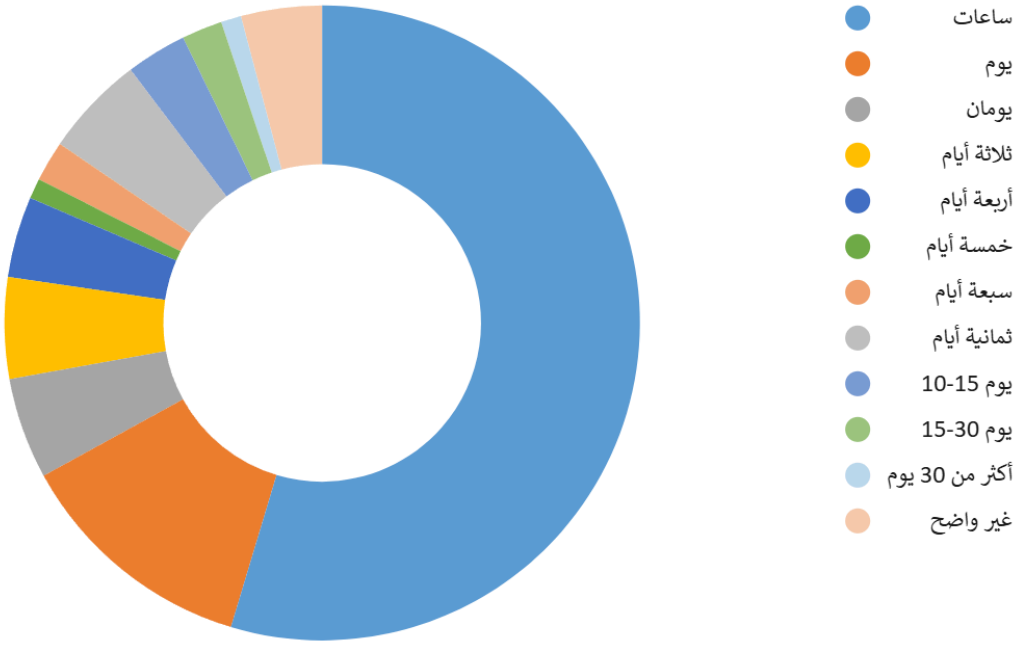

- نتائج الاحتجاجات

بالنظر إلى الشكل رقم (23)، يظهر أن نحو ربع الاحتجاجات انتهت بوعود دراسة المطالب، في حين لم يُعرف مصير ربع آخر من الاحتجاجات. ومن اللافت أن العديد من المواقع شهدت احتجاجات متكررة لنفس الأسباب، مما يشير إلى أن المحتجين يعاودون الاحتجاج بعد إدراكهم عدم جدية الجهات المعنية في تنفيذ الوعود، خاصة وأن أسباب هذه الاحتجاجات كانت ضاغطة وذات أهمية حيوية بالنسبة لهم.

أما من حيث النتائج العملية، فقد نجح العمال في تحقيق مطالبهم في 9 احتجاجات فقط، بينما حققوها جزئياً في 18 احتجاجاً آخر. واضطر العمال إلى فض الاحتجاج رغم عدم تحقيق المطالب في 21 احتجاجاً.

على سبيل المثال، فشل الأهالي في منطقة الريسة بالعريش في إيقاف إزالة منازلهم، حيث تمت إزالة 7 منازل بالفعل ضمن مخطط لإزالة 180 منزلاً، وذلك في إطار تنفيذ مشروع تطوير ميناء العريش. جاء ذلك على الرغم من تصدي ربات البيوت وموظفات ورجال بلغوا سن المعاش أمام معدات الإزالة، والتي كانت مصحوبة بتشكيلات من قوات الأمن المركزي[17].

[17] السوهاجي، محمد، الحكومة تستأنف إزالات ميناء العريش وسط احتجاجات شعبية.. ومصدر: الأغلبية ترفض الإخلاء، المنصة، 17 يوليو 2025، https://shorturl.at/QgzF2

شكل رقم (23)

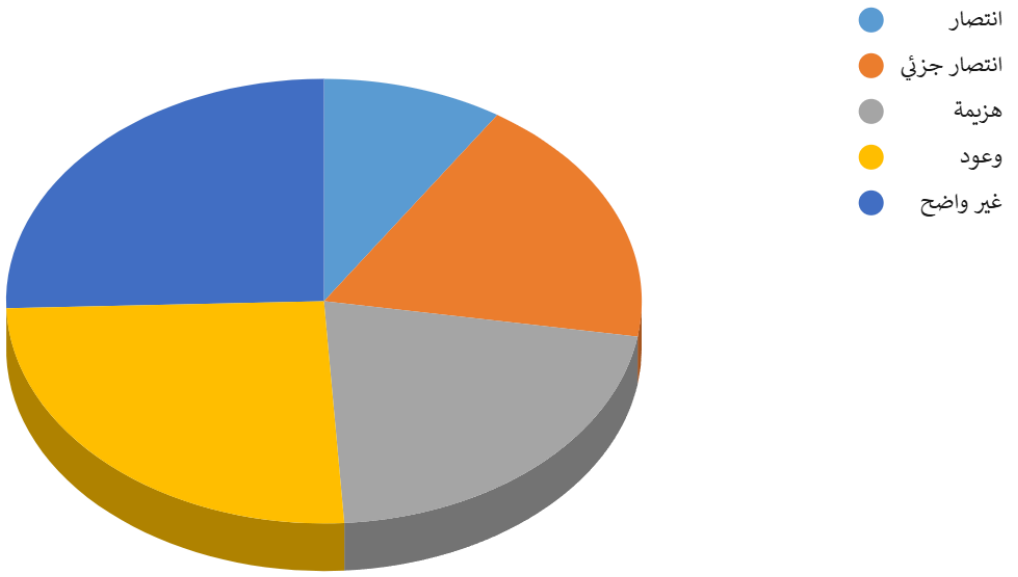

- ساعات العمل المفقودة والأسباب الأساسية لخسارتها

قمنا بحساب ساعات العمل المفقودة بالنسبة للمواقع التي أضربت عن العمل، من خلال حاصل ضرب عدد العمال في عدد ساعات توقف العمل في كل موقع ثم حساب إجمالي الساعات.

أسفرت إضرابات عام 2025 في 25 احتجاجاً عمالياً عن فقدان 2893426 ساعة، مما يعني 361678 يوم عمل؛ وهو ما يساوي عمل 1464 عامل لمدة عام[18].

بالنظر إلى الشكل (24)، نلاحظ أن العدد الأكبر لساعات الإضراب كان لعمال T&C للملابس بمدينة العبور، والذي استمر 14 يوماً. يليه عمال مصنعي السكر والخشب الحبيبي بكوم أمبو، نظراً لطول أيام الإضراب التي بلغت 21 يوماً.

[18] على اعتبار أن أيام العمل خلال عام 247: عدد أيام العمل= 365-العطلات الرسمية (14 يوم)-عطلات نهاية الأسبوع/يومان اسبوعياً 104)

الشكل رقم (24)

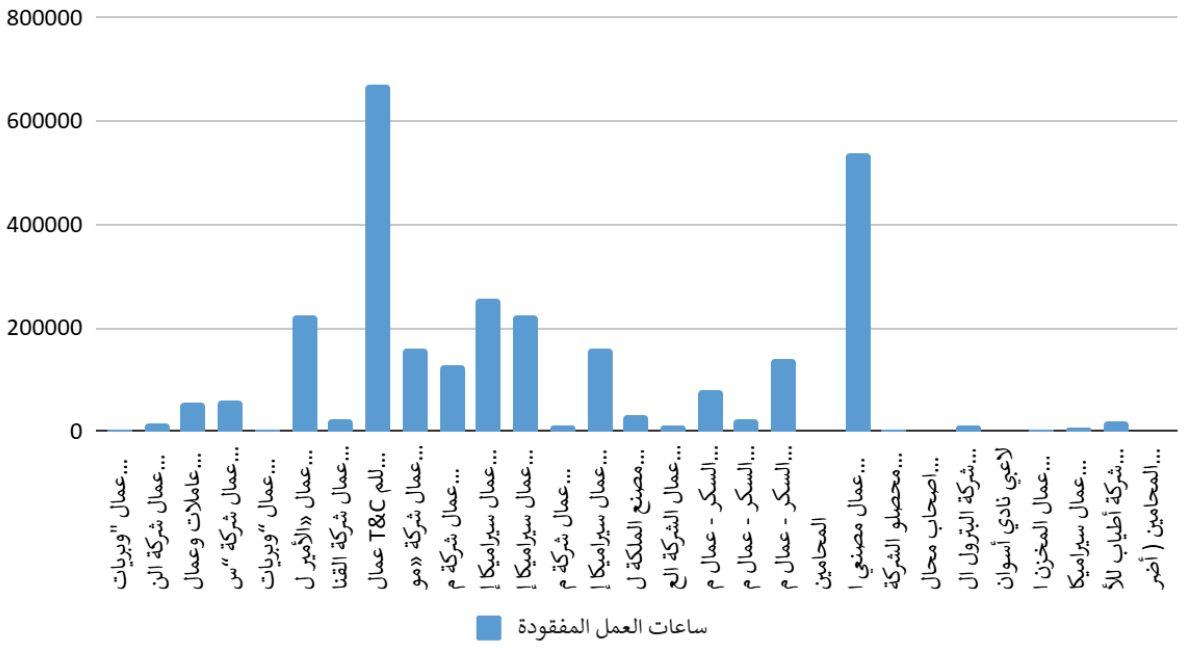

كذلك أضرب عمال إينوفا ثلاثة مرات خلال عام 2025، وبلغ مجموع الأيام 20 يوماً من الإضراب، فقد فض العمال إضرابهم في يناير، بعد استمراره ثمانية أيام، تحت ضغط حاجتهم إلى صرف أجر ديسمبر، فضلاً عن تخوفهم من إغلاق الشركة.

ثم عادوا إلى الإضراب مرة أخرى في يونيو، لمدة سبعة أيام، لتأخر صرف اجر الشهر السابق، علماً بأن الأجر الأساسي يُصرف من صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة.

وكان الإضراب الثالث، في أكتوبر للمطالبة بتطبيق الإدارة الجديدة قرار الحد الأدنى للأجور.

وتشير المعطيات إلى أن هذه الإضرابات لا يمكن فهمها بمعزل عن ظروف العمل والسياسات الاقتصادية؛ إذ يعاني العمال، في حالات مثل شركة T&C، من تدني الأجور، وانتهاك حقوق العمل، وسوء بيئة العمل، رغم استفادة الشركة من حوافز تصديرية (ستكون ضمن دراسات الحالة في الجزء التالي).

كما تواجه شركات قطاع الأعمال، مثل شركة السكر، أزمات هيكلية مرتبطة بسياسات التسعير والدعم، ما ينعكس سلباً على الأجور والاستقرار الوظيفي.

وذكر عمال شركة السكر أن متوسط أجورهم لا يتجاوز 5200 جنيه[19]، نتيجة تثبيت الأجور وعدم ضم العلاوات منذ عام 2017، في الوقت الذي تضاعفت فيه الأسعار.

[19] عشماوي، أحمد، و عرفات، ندى، لتحسين الأجور.. عمال «سكر أرمنت ودشنا» ينضمون إلى إضراب «إدفو وكوم أمبو»، مدى مصر، 2 سبتمبر 2025، https://url-shortener.me/AE54

وتعاني الشركة من أزمة مالية مزمنة ناتجة عن الفجوة بين تكلفة الإنتاج (35 جنيه للكيلو) وسعر توريد السكر المدعم الذي تدفعه وزارة التموين[20] (12 جنيهاً للكيلو)، وفقاً لمصدر مسؤول بالشركة، كان من المفترض أن تغطي الوزارة هذا الفارق، لكنها امتنعت عن ذلك منذ سنوات، ما ألجأ الشركة إلى الاقتراض، حيث بلغت ديونها تسعة مليارات جنيه لتغطية احتياجاتها. كما حاولت الاقتراض من البنوك لسداد أجور العمال، إلا أن البنوك رفضت بسبب تجاوز الشركة الحد الأقصى للدين، مما اضطرها لفك ودائع دولارية كانت مخصصة لاستيراد قطع غيار للصيانة.

أوضح المصدر أن المخازن ممتلئة بالسكر نتيجة استيراد نحو مليون طن العام السابق وزيادة إنتاج البنجر، فيما توقف مصنع أبو قرقاص لعامين بسبب انخفاض واردات القصب نتيجة انخفاض أسعار الحكومة وتأخر دفع مستحقات الفلاحين، كل هذا بعد ضم الشركة القابضة للصناعات الغذائية إلى وزارة التموين بدلاً من وزارة الاستثمار.[21]

ويكشف هذا الوضع عن علاقة مباشرة بين الاختلالات الهيكلية في سياسات الأجور والدعم، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات العمالية؛ إذ لا تعكس هذه الإضرابات مجرد مطالب فئوية محدودة، بقدر ما تعبر عن أزمة أعمق تتعلق بإعادة توزيع الأعباء داخل الاقتصاد، حيث تُحمَّل كلفة الاختلالات المالية والسياسات العامة في النهاية على العمال، عبر تآكل أجورهم وتدهور أوضاعهم المعيشية. وفي هذا السياق، تصبح الاحتجاجات إحدى الأدوات القليلة المتاحة أمامهم لمقاومة هذا التدهور المستمر.

الجزء الثالث: شكل التغطية الإعلامية للاحتجاجات والأفعال الرمزية

في العادة، تتعدد مصادر التغطية بين مواقع إخبارية وصحف ومراكز حقوقية في بعض الحالات، خاصة فيما يتعلق بالاحتجاجات الفعلية الجماعية.

ونظراً لصعوبة رصد واحتساب جميع المصادر التي تناولت هذه الاحتجاجات، لا سيما ذات الثقل منها، فضلنا إعطاء الأولوية للمواقع التي تقدم تغطية أكثر شمولاً. واستند الاختيار إلى عدة معايير، منها: توافر معلومات كافية لاستكمال بيانات العمال في موقع الاحتجاج، قدر الإمكان، ووجود متابعة مستمرة للأحداث، وظهور أصوات متعددة لمختلف الأطراف في التغطية، خاصة صوت المحتجين. كما أُخذ في الاعتبار تكرار ظهور هذه المواقع في نتائج البحث، بوصفه مؤشراً إضافياً على جودة التغطية.

وفقاً الشكل (25)، تأتي «صدى البلد» في المقدمة من حيث تغطية الأفعال الرمزية، بعدد 185 خبراً، تليها «المصري اليوم» مع 128 تغطية، ثم «الوفد» مع 118 تغطية.

[20] أصدر المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية المؤقت، قراراً جمهورياً رقم 153 لسنة 2014، بأن يكون وزير التموين الوزير المختص في تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991، وذلك بالنسبة للشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها، وكانت الشركة تخضع لإشراف وزارة الاستثمار. https://www.elwatannews.com/news/details/480093

[21] عشماوي، أحمد، إضراب عمال 7 مصانع بـ«السكر والصناعات التكاملية» للمطالبة بصرف الأرباح، مدى مصر، 10 يناير 2026، https://url-shortener.me/AHN2

أما المواقع المستقلة، فلم يظهر منها سوى «المنصة»، و«لجنة العدالة»، و«مدى مصر»، بعدد 41، و14، و5 تغطيات على التوالي، إضافة إلى تغطية واحدة لـ«بوابة الاشتراكي»، بينما يمكن اعتبار «مصراوي» الأقرب للاستقلال نسبياً، بعدد 23 تغطية.

شكل (25)

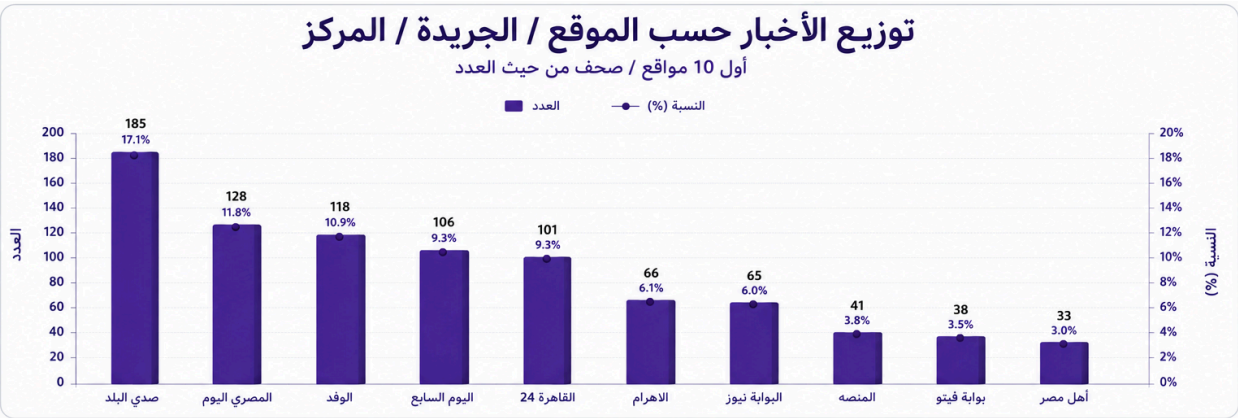

توزيع الأخبار حسب الموقع / الجريدة / المركز (كافة المصادر)

م	الموقع / الجريدة / المركز	العدد	%
31	الصفحة الأولي	2	0.2%
32	بوابة الأشتراكي	1	0.1%
33	رصد	1	0.1%
34	صحتك 24	1	0.1%
35	مصر البلد الأخبارية	1	0.1%
36	نافذة مصر	1	0.1%
37	وزارة الشباب والرياضة	1	0.1%
38	الأخبار المسائي	1	0.1%
39	الجزيرة نت	1	0.1%
40	البوابة الألكترونية لمحافظة الشرقية	1	0.1%

م	الموقع / الجريدة / المركز	العدد	%
21	النبأ	6	0.6%
22	درب	6	0.6%
23	بلدنا اليوم	5	0.5%
24	مدى مصر	5	0.5%
25	الفجر	5	0.5%
26	دار الخدمات النقابية والعمالية	4	0.4%
27	روزا اليوسف	4	0.4%
28	البيان	4	0.4%
29	تجيا مصر	3	0.3%
30	الديار	2	0.2%

م	الموقع / الجريدة / المركز	العدد	%
11	الدستور	24	2.2%
12	مصراوي	23	2.1%
13	الشروق	19	1.8%
14	لجنة العدالة	15	1.4%
15	المواطن	15	1.4%
16	أخبار اليوم	12	1.1%
17	الاسبوع	9	0.8%
18	الوطن	8	0.7%
19	مدونات/مواقع تواصل اجتماعي	7	0.6%
20	وطني	7	0.6%

م	الموقع / الجريدة / المركز	العدد	%
1	صدي البلد	185	17.1%
2	المصري اليوم	128	11.8%
3	الوفد	118	10.9%
4	اليوم السابع	106	9.8%
5	القاهرة 24	101	9.3%
6	الاهرام	66	6.1%
7	البوابة نيوز	65	6.0%
8	المنصه	41	3.8%
9	بوابة فيتو	38	3.5%
10	أهل مصر	33	3.0%

وفيما يتعلق بتغطية الاحتجاجات الفعلية الجماعية، يلاحظ ثقل واضح للمواقع المستقلة، مقابل اختفاء شبه تام للمواقع الحكومية أو القريبة منها. فقد استحوذت «المنصة» على أكثر من 40% من إجمالي التغطية، كما يوضح الشكل رقم (26)، بعدد 41 تغطية من أصل 98 احتجاجاً فعلياً جماعياً، يليها «مدى مصر» بعدد 18 تغطية.

في المقابل، أختفت المتبنية للسردية الحكومية من مشهد تغطية تلك الاحتجاجات، فيما عدا «القاهرة 24» التي رصدنا - بالمعايير التي وضعناها سابقاً- 3 تغطيات فقط، وكذلك «الشروق». بينما اختفت مواقع كانت تغطي الاحتجاجات بكثافة في السابق، مثل «اليوم السابع» و«الوطن»، كما تراجع حضور «المصري اليوم» بشكل ملحوظ.

شكل (26)

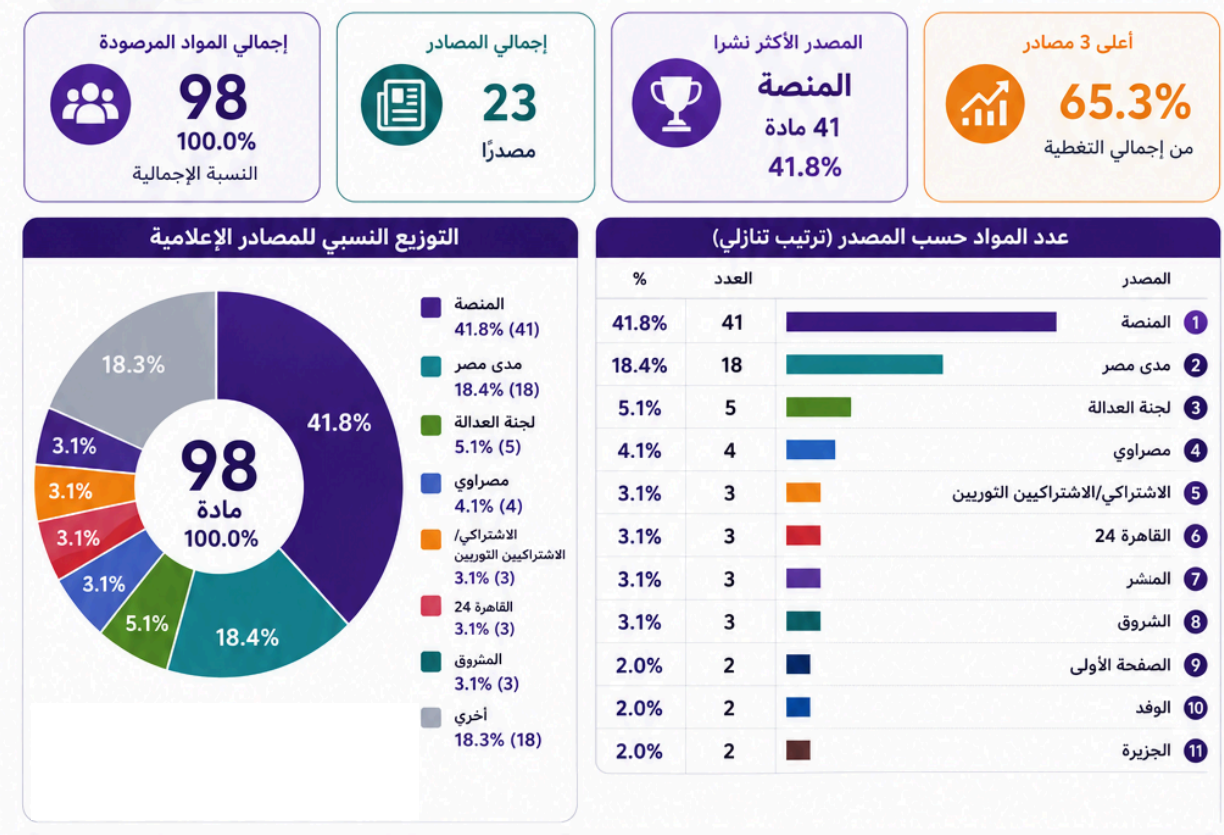

وهو ما يعني توجه واضح من المواقع الحكومية والمتبنية لسرديتها للتعتيم على الاحتجاجات الفعلية لكل الفئات، وبالنسبة للمواقع الحكومية فهناك وجود رمزي هنا أو هناك لتغطية الأفعال الرمزية مثل الشكاوى وغيرها. وبالنسبة للمواقع القريبة من الحكومة فهي تغطي بكثافة أكثر الأفعال الرمزية.

الجزء الرابع: دراسات الحالة

الحالة الأولى: الشركة التركية المصرية لصناعة الملابس T&C "تي أند سي"

تعمل شركة «تي آند سي جارمنت» بمدينة العبور في تصنيع الملابس الجاهزة لصالح علامات تجارية عالمية، في إطار شراكة بين مجموعة "طلبة" المصرية ومجموعة «تاي» التركية منذ عام 2010. وتُعد من أكبر مُصدّري الملابس المنسوجة في مصر، حيث تُصدر نحو 70% من إنتاجها إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) [22]، فيما يُصدر باقي الإنتاج إلى الأسواق الأوروبية.

[22] يطالب مصدروا الملابس الجاهزة عبر اتفاقية الكويز بتخفيض نسب المكون الإسرائيلي في المنتجات إلى 6% بدل من 10.6% حالياً. وذكر المصدرون أن المفاوضات بدأت منذ فترة طويلة، لكنها دخلت مرحلة الجدية مع بداية التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوقف توريد مستلزمات الإنتاج اللازمة. ذكر مجدي طلبة رئيس شركة "تي آند سي للملابس" أن الاتفاقية بدأت عام 2004 بـ 11.7%، خفضت بعدها بعامين إلى 10.5%، وكان هناك وعود بتخفيض النسبة إذا تجاوزت الصادرات نحو 1.2 مليار دولار، وأنه تم تجاوز تلك المستهدفات منذ عامين دون تغيير النسبة. مضيفً بأن المكون الإسرائيلي يستورد من جنوب شرق آسيا والصين، ويذهب لإسرائيل ثم إلي مصر، وتبيعه إسرائيل بضعف السعر الذي تشتريه به من المنتج. العربية نت، مصدرو الملابس الجاهزة في مصر يطالبون بتخفيض نسب المكوّن الإسرائيلي، 1 نوفمبر 2023، https://tinyurl.com/y64vxmjf

يتكون المصنع من نحو 30 خط إنتاج، يعمل بكل خط حوالي 120 عاملاً، بالإضافة إلى وحدة المغسلة. ورغم هذا الحجم الإنتاجي، واستثمار الشركة في مشروعات بنية تحتية مثل الطاقة الشمسية ومعالجة المياه، يشكو العمال في الوقت نفسه من تدني الأجور وسوء ظروف العمل. ويعكس هذا اختلالاً واضحًا في أولويات الميزانية بين الاستثمار لصالح رأس المال، وعلى حساب قوة العمل.

من جانبه، عبّر رئيس الشركة، مجدي طلبة، عن رفضه للإضراب، معتبراً أن عمال الشركة يتقاضون أعلى أجور في قطاع الملابس الجاهزة في مصر، ومُرجعاً الاحتجاجات إلى «تحريض خارجي»، مع التلويح بإمكانية الخروج من الصناعة[23].

إضراب يناير 2025

شهدت الشركة إضراباً واسعاً شارك فيه نحو 6 إلى 7 آلاف عامل[24]، خلال الفترة من 16 إلى 28 يناير 2025 (14 يوماً)، مما أدى إلى توقف كامل لخطوط الإنتاج والمغسلة.

جاء الإضراب للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل، حيث كانت مطالب العمال :

رفع العلاوة السنوية إلى 50% لمواجهة الغلاء، أسوة بنسبة الزيادة في الحد الأدني للأجور.

زيادة بدل الوجبة من 600 إلى 1200 جنيه.[25]

تطبيق الحد الأدنى للأجور.

تفعيل الإجازات القانونية.

تحسين الخدمات الصحية[26] داخل الشركة.[27]

إقالة مدير الموارد البشرية بسبب ممارسات مسيئة للعمال[28]

كما أشار العمال إلى أن متوسط أجورهم يتراوح بين 4 و5 آلاف جنيه، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور (6 آلاف جنيه آنذاك)، متهمين الإدارة بالتحايل عبر إدراج الحوافز والبدلات ضمن الأجر الأساسي[29].

تطور الإضراب وتصعيده

[23] مونت كارلو الدولية، مصر: آلاف العمال في أحد مصانع الألبسة الجاهزة يواصلون إضرابهم احتجاجا على تدهور أوضاعهم، 20 يناير 2025، https://tinyurl.com/47zactmx

[24] نصف عمالة المصنع من النساء طبقٌ للمنصة

[25] بدر، عبد الرحمن، تفاصيل تصاعد غضب عمال «تي أند سي».. والمحتجون يواصلون الإضراب ويطالبون بتطبيق الحد الأدنى للأجور، درب، 20 يناير 2025، https://tinyurl.com/bde5yzt7

[26] طالب العمال بتطوير العيادة التي لا يوجد بها سوى المسكنات، ويضطرون للعلاج على نفقتهم في حالة المرض. وإذا مرض أحدهم أثناء العمل واضطر للخروج للعلاج يحسب له ربع أجر اليوم فقط

[27] عشماوي، أحمد، في اليوم الثالث لإضراب «تي أند سي» من أجل العلاوة.. العمال يطالبون باستقالة «الشيطان»، مدى مصر، 18 يناير 2025، https://shorturl.at/peG30

[28] عشماوي، أحمد، «جنح الخانكة» تقرر إخلاء سبيل 9 من عمال «تي أند سي».. وانتهاء الإضراب ، مدى مصر، 28 يناير 2025، https://shorturl.at/9EPWZ

[29] خليفة، أحمد، إضراب عمال T&C للملابس للمطالبة بزيادة سنوية 50%، المنصة، 16 يناير 2025، https://tinyurl.com/2bkjemwc

بدأ العمال الإضراب بتنظيم تجمعات ومسيرات داخل المصنع، رافعين شعارات تطالب بحقوقهم. وقد سبق الإضراب تحركات احتجاجية عام 2024، بما يعكس استمرارية النزاع العمالي داخل الشركة.

في المقابل، اتخذت الإدارة عدة إجراءات للضغط على العمال، منها:

فرض إجازة إجبارية

وقف وسائل نقل العمال

تقديم عروض مالية محدودة (تم رفضها) [30]

التهديد بالفصل[31]

كما صعّد العمال تحركاتهم، حيث منعوا خروج ودخول حاويات الشحن، خاصة المرتبطة بطلبات التصدير إلى الولايات المتحدة، في محاولة للضغط على الإدارة[32].

التدخل الحكومي والتصعيد الأمني

في 25 يناير 2025، ألقت قوات الأمن القبض على 26 عاملاً من منازلهم، على خلفية اتهامات بتعطيل الإنتاج والتحريض على الإضراب. وأصدرت النيابة قرارات بحبسهم[33]، قبل إخلاء سبيل 9 منهم بكفالة لاحقاً- من الواضح أنهم كانوا آخر العمال المقبوض عليهم[34].

تزامن ذلك مع تكثيف الوجود الأمني أمام المصنع، إلى جانب تدخل ممثلي وزارة القوى العاملة وأعضاء بمجلس النواب في محاولة لاحتواء الأزمة[35].

بالتزامن مع القبض علي العمال قدمت إدارة الشركة عرضاً جديداً للعمال، وهي أن تكون العلاوة 17%، ورفض العمال[36]

إنهاء الإضراب وتداعياته

انتهى الإضراب في 28 يناير 2025 دون تحقيق المطالب الرئيسية للعمال. وفي 4 فبراير، قررت الشركة فصل العمال التسعة الذين أُخلي سبيلهم[37]، بعد أن كانت قد أوقفتهم عن العمل، وطردتهم من مقر الشركة. وحاول العمال المفصولون اللجوء إلى الشريك التركي، الذي أبدى

---

[30] عشماوي، أحمد، في سادس أيام إضراب «تي آند سي»: إدارة الشركة تغلق المصنع في وجه العمال، مدى مصر، 21 يناير 2025، https://shorturl.at/qxwF7

[31] بدر، عبد الرحمن، تفاصيل تصاعد غضب عمال «تي أند سي».. والمحتجون يواصلون الإضراب ويطالبون بتطبيق الحد الأدنى للأجور، درب، 20 يناير 2025، https://tinyurl.com/bde5yzt7

[32] خليفة، أحمد، منعوا حاويات الشحن من دخول المخازن.. عمال T&C للملابس يصعدون إضرابهم، المنصة، 19 يناير 2025، https://tinyurl.com/59eypt8k

[33] عشماوي، أحمد، القبض على عدد من عمال «تي أند سي».. والإضراب مستمر، مدى مصر، 26 يناير 2025، https://shorturl.at/fH9vA

[34] عشماوي، أحمد، ومدى مصر، انتهاء إضراب عمال «أطياب» بعد وعد إماراتي بالاستجابة لمطالبهم | إدارة ترامب تطلب موافقة الكونجرس على أسلحة لإسرائيل بمليار دولار، مدى مصر، 4 فبراير 2025، https://shorturl.at/bPgdO

[35] خليفة، أحمد، منعوا حاويات الشحن من دخول المخازن.. عمال T&C للملابس يصعدون إضرابهم، المنصة 19 يناير 2025، https://tinyurl.com/59eypt8k

[36] عشماوي، أحمد، القبض على عدد من عمال «تي أند سي».. والإضراب مستمر، مدى مصر، 26 يناير 2025، https://shorturl.at/fH9vA

[37] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بعد قرار وقفهم 15 يوما.. إدارة "تي آند سي" تفصل العمال المخلى سبيلهم على ذمة إضراب "الأدنى للأجور"، 17 فبراير 2025، https://tinyurl.com/34cysu52

تحفظه على الإجراءات المتخذة، لكنه أشار إلى أن الإدارة تقع ضمن اختصاص الشريك المصري، بما يحد من قدرته على التدخل[38].

دلالات الحالة

تعكس هذه الحالة نمطاً متكرراً في النزاعات العمالية، يتمثل في:

فجوة واضحة بين أرباح الشركات المصدِّرة وأجور العمال.

اعتماد الإدارة على أدوات إدارية وأمنية لاحتواء الإضرابات.

محدودية فعالية الأطر التفاوضية والمؤسسية.

استمرار الاحتجاجات نتيجة عدم معالجة الأسباب الهيكلية.

الحالة الثانية: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

تأسست الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بموجب القرار الجمهوري رقم 135 لسنة 2004، لتضم شركات المياه والصرف الصحي التي كانت تتبع القطاع العام والهيئات الاقتصادية، وذلك في إطار قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991. ويضم القطاع حالياً 25 شركة تابعة تخدم 27 محافظة، ويعمل به أكثر من 130 ألف عامل، ويغطي نحو 18,3 مليون مشترك على مستوى الجمهورية.

وتُعد شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالبحيرة نموذجاً لهذه الشركات، حيث تضم أكثر من 9 آلاف عامل، وتخدم أكثر من مليون مشترك. ويخضع نظام الترقيات في القطاع إلى الأقدمية وسنوات الخدمة[39].

جذور الأزمة: الأجور والعلاوات

تعود جذور الاحتجاجات في القطاع إلى وقف صرف العلاوات الخاصة والاستثنائية منذ عام 2016، رغم وجود نصوص قانونية تُلزم بصرفها وضمها إلى الأجور الأساسية، فضلاً عن صدور أحكام قضائية لصالح العاملين لم تُنفذ في عدد من الحالات. كما برزت أزمة عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، إلى جانب التفاوت بين العاملين في الشركات التابعة والعاملين بالشركة القابضة. وفي هذا السياق أشار أحد العمال أنه، رغم عمله بالشركة لمدة 16 عاماً، لا يتجاوز أجره 4500 جنيه، مما يعكس حجم الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة[40].

---

[38] موسي، داليا، "تي آند سي".. استياء بعد فصل 9 عمال وشكاوى في مكتب العمل، فكر تاني، https://tinyurl.com/3k5ps58u

[39] Maha Khallaf, uilding Capacities of Operators of Water Supply and Wastewater Utilities, Deutschaft for international Zusammenarbeit (GIZ)GmbH, https://url-shortener.me/AYY6

[40] عشماوي، أحمد، وقفات احتجاجية لعمال شركة «المياه» بالإسكندرية تطالب بصرف العلاوات وتنفيذ أحكام القضاء، مدى مصر، 11 يناير 2025، https://url-shortener.me/AKPX

وقد نوقشت هذه الأزمات داخل مجلس النواب في عدة مناسبات (2022[41] و2024[42])، دون التوصل إلى حلول جذرية، في ظل إشارة الإدارة إلى ضعف الموارد المالية وبيع الخدمة بأقل من تكلفتها.

احتجاجات الإسكندرية (2025)

بدأت التحركات الاحتجاجية في يناير 2025، من خلال وقفات احتجاجية محدودة لعمال محطات «المنشية 1» و«النزهة» بالإسكندرية، للمطالبة بصرف العلاوات المتأخرة وتطبيق الحد الأدنى للأجور. وأكدوا على أهمية وضع لائحة مالية موحدة تشمل جميع العاملين بالشركة القابضة لمياة الشرب والصرف الصحي على مستوى الجمهورية؛ حيث يعاني العاملين في المحافظات من تفاوت الأجور بينهم وبين العاملين بالقاهرة الكبرى.

ورغم إنهاء الوقفات في يناير بناءً على وعود إدارية[43]، عادت الاحتجاجات في مارس من خلال نداءات استغاثة[44]، قبل أن تتصاعد في يوليو 2025 إلى وقفات واعتصامات داخل شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالإسكندرية، شملت عدداً واسعاً من المحطات وفروع خدمة العملاء. وجاء هذا التصعيد في أعقاب صرف الشركة العلاوات الخاصة والاستثنائية لنحو 400 موظف تنفيذاً لأحكام قضاء حصلوا عليها، مقابل حرمان بقية العاملين الذين لم يلجأوا إلى القضاء[4645].

ويعكس هذا النمط تحول التقاضي إلى آلية فردية لانتزاع الحقوق، في ظل غياب آليات جماعية فعّالة لتسوية النزاعات، وهو ما أسهم في تعميق الشعور بعدم المساواة بين العاملين، ودفع نحو توسيع نطاق الاحتجاجات كوسيلة جماعية لاستعادة ما يُنظر إليه كحق مكتسب.

اتسمت هذه الاحتجاجات بعدة سمات:

- الاستمرار رغم الوعود المتكررة
- التمسك بالمطالب بأثر رجعي
- الحفاظ على تشغيل المرافق رغم الاعتصام (نظراً للطابع الحيوي للخدمة) [47]
- وقد انتهت موجة يوليو بتعليق الاحتجاجات بعد تدخل أمني ووعد بالحل خلال فترة زمنية محددة، دون معالجة جذرية للمطالب[48].
- قرارات الشركة القابضة وردود العمال
- أعلنت الشركة القابضة حزمة قرارات تضمنت:
- رفع الحد الأدنى للأجور إلى 7 آلاف جنيه للدرجة السادسة، مع زيادة 200 جنيه لكل درجة وظيفية أعلى.

---

[41] عشماوي، أحمد، وقفات احتجاجية لعمال شركة «المياه» بالإسكندرية تطالب بصرف العلاوات وتنفيذ أحكام القضاء، مدى مصر، 11 يناير 2025، https://url-shortener.me/AKPX

[42] عشماوي، أحمد، عمال «مياه» الإسكندرية يعلقون احتجاجهم بعد وعود ببحث المطالب.. ومتحدث الشركة: لم نتأخر عنهم في شيء، مدى مصر، 12 يناير 2025، https://url-shortener.me/AKQR

[43] عشماوي، أحمد، وقفات احتجاجية لعمال شركة «المياه» بالإسكندرية تطالب بصرف العلاوات وتنفيذ أحكام القضاء، مدى مصر، 11 يناير 2025، https://url-shortener.me/AKPX

[44] عشماوي، أحمد، عمال «مياه الإسكندرية» يستغيثون بالرئيس لتطبيق «الأدنى للأجور» وتنفيذ أحكام القضاء بصرف العلاوات المتأخرة، مدي مصر، 11 مارس 2025، https://t.co/jcIeLIEcjV

[45] الرئيس نيوز، وقفات احتجاجية لعمال "مياه الإسكندرية" للمطالبة بعلاواتهم المؤجلة منذ 2016، 29 يوليو 2025، https://url-shortener.me/AZCI

[46] خليفة، أحمد، احتجاجات متزامنة لعمال "مياه الإسكندرية" تطالب بعلاوات متأخرة من 2016، المنصة، 26 يوليو 2025، https://url-shortener.me/AZB7

[47] خليفة، أحمد، عمال "مياه الشرب" بالإسكندرية يواصلون اعتصامهم مطالبةً بالعلاوات المتأخرة، المنصة، 27 يوليو 2025، https://url-shortener.me/BBDQ

[48] خليفة أحمد، بعد تدخل الأمن الوطني.. عمال "مياه الشرب" بالإسكندرية يعلقون احتجاجاتهم، المنصة، 29 يوليو 2025، https://url-shortener.me/AZAC

- منح علاوة دورية بنسبة 10% ، تضاف للأجر الأساسي.
- صرف منحة إضافية بنسبة 5% [49]، [50].
- إلا أن هذه القرارات تجاهلت مطلباً رئيسياً للعمال، وهو صرف العلاوات المتأخرة بأثر رجعي، ما أدى إلى رفضها واعتبارها إجراءات جزئية لا تعالج أصل الأزمة[51].

موجة الاحتجاجات الكبرى (نوفمبر 2025)

شهد شهر نوفمبر 2025 تصعيداً غير مسبوق، حيث امتدت الاحتجاجات من القاهرة إلى عدة محافظات (الجيزة، الشرقية، بني سويف، المنيا) [52]، وشملت أكثر من 30 موقعاً ما بين محطات وشبكات وفروع خدمة العملاء في القاهرة وحدها[53].

تمثلت المطالب الرئيسية في:

- صرف العلاوات المتأخرة منذ 2016
- تطبيق عادل للحد الأدنى للأجور (مراعاة التدرج الوظيفي)
- تثبيت العمالة المؤقتة
- تسوية المؤهلات
- زيادة البدلات والخدمات الصحية[54]
- ورغم إصدار الشركة القابضة حزمة موسعة من القرارات التنظيمية[55]، اعتبرها العمال شكلية، خاصة مع استمرار تجاهل مطلب العلاوات، استمرت الاحتجاجات 21 يوماً واتساع نطاقها الجغرافي[56]، رغم تواجد ضباط الأمن الوطني في عدد من المواقع[57].

وشهدت هذه المرحلة:

- تدخلاً أمنياً ملحوظاً[58]
- محاولات تفاوض محدودة الفاعلية
- انضمام قطاعات جديدة من العمال للاحتجاج[59]

عاود العاملين بعدد من محطات شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة احتجاجهم، من خلال وقفات محدودة لم ينتج عنها شئ يومي 6 و 11 ديسمبر[60]، للمطالبة بضم العلاوات المتأخرة،

---

[49] زكريا، محمد، علاوة دورية وتطبيق الحد الأدنى.. 5 قرارات جديدة لتحسين أوضاع موظفي وعمال شركات المياه والصرف الصحي، القاهرة 24، 30 يوليو 2025، https://url-shortener.me/AZ8I

[50] عشماوي، أحمد، دون النظر في مطالب عمال «مياه الإسكندرية».. «القابضة» تقر تطبيق «الأدنى للأجور» وعلاوة 10% ، مدى مصر، 30 يوليو 2025، https://url-shortener.me/AZCO

[51] الاشتراكي، "القابضة" تقرر تطبيق "الأدنى للأجور" والعلاوة الدورية.. والعمال يطالبون بالعلاوات المتأخرة، 30 يوليو 2025، https://url-shortener.me/BB4M

[52] فارس، عماد، احتجاجات القاهرة والجيزة وبني سويف تكشف أزمة العمال المؤقتين في قطاع المياه، المنشر، 25 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BBQ2

[53] خليفة، أحمد، "يا وزير الإسكان شوف احنا بنقبض كام".. احتجاجات "مياه الشرب" بالقاهرة تمتد لـ30 موقعاً، المنصة، 13 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BBG6

[54] عن أهمية التدرج الوظيفي في تطبيق الحد الأدني، قال أحد العمال أنه لا يعقل أن يحصل عامل قضى في الشركة أكثر من 20 سنة على 7 آلاف جنيه، وهو نفس الأجر الذي يحصل عليه عامل لم يمضي في الشركة سوي عام واحد.

[55] خليفة، أحمد، قرارات "القابضة" تفشل في إنهاء احتجاجات عمال "مياه الشرب" بالقاهرة، المنصة، 16 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BBAT

[56] لجنة العدالة، لجنة العدالة ترصد وقفات احتجاجية لعمال مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة والجيزة للمطالبة بزيادة الحوافز وتطبيق الحد الأدنى للأجور، 23 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BBS2

[57] خليفة، أحمد، قرارات "القابضة" تفشل في إنهاء احتجاجات عمال "مياه الشرب" بالقاهرة، المنصة، 16 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BBAT

[58] هنداوي، تامر، موجة احتجاجات عمالية وإضرابات في مصر للمطالبة بتحسين الأجور، القدس، 14 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BAGB

[59] خليفة، أحمد، احتجاجات "مياه الشرب" بالقاهرة تتواصل.. وعمال الشرقية وبني سويف يلحقون بالجيزة، المنصة، 19 نوفمبر 2025، https://tinyurl.com/2wzhy2vw

[60] خليفة أحمد، "نتيجة طبيعية لتجاهل مطالبنا".. الاحتجاجات العمالية تعود إلى "مياه القاهرة"، المنصة، 6 ديسمبر 2025، https://shorturl.at/9Wicd

وتثبيت المؤقتين، وتسوية المؤهلات، وصرف فروق الضرائب، بالإضافة إلى إقالة عدد من قيادات الشركة[61]

احتجاجات محصلي الفواتير (القليوبية والقاهرة الكبرى)

بالتوازي، قامت فئة محصلي الفواتير، خصوصاً العاملين بنظام العمولة، باحتجاجات مستقلة للمطالبة بالتثبيت وتحسين أوضاعهم التعاقدية[62].

تعرض هؤلاء العمال لضغوط متعددة، منها:

- فرض عقود مؤقتة غير مستقرة
- تخفيض حجم العمل (الفواتير) بما يقلل الدخل
- التهديد بالفصل
- صعوبات في الحصول على خدمات صحية
- استدعاء الأمن الوطني لعدد منهم، بعد بلاغات الإدارة ضدهم[63]

وأدت احتجاجاتهم، بما في ذلك الامتناع عن التحصيل[64]، إلى تراجع إيرادات التحصيل بشكل كبير[65]، ما دفع الإدارة إلى التفاوض وتقديم بعض التنازلات الجزئية.

دلالات عامة

تعكس حالة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي عدداً من السمات البنيوية للاحتجاجات العمالية في مصر:

- تراكم المطالب غير المستجابة عبر سنوات
- الاعتماد على الوعود كآلية لاحتواء الاحتجاجات
- تداخل الأبعاد الاقتصادية (التمويل والتسعير) مع الحقوق العمالية
- اتساع نطاق الاحتجاجات جغرافياً وقطاعياً عند غياب الحلول
- كما تكشف عن مفارقة أساسية، تتمثل في أن قطاعاً خدمياً حيوياً يعاني من اختلالات مالية وهيكلية، تُترجم في النهاية إلى تدهور أوضاع العاملين واستمرار الاحتجاجات.

الحالة الثالثة: أهالي جزيرة الوراق

وتتفرد هذه الحالة نتيجة لصمود أهالي الوراق في مواجهة كافة أجهزة الدولة؛ إذ استمرت احتجاجاتهم لما يقرب من عشر سنوات، في مشهد نادر يصعب العثور على مثيل له في مواقع

---

[61] عشماوي، أحمد، عمال «مياه الشرب» يستأنفون احتجاجاتهم بعد «تسويف» الشركة في الاستجابة للمطالب، مدى مصر، 11 ديسمبر 2025، https://url-shortener.me/BC0I

[62] عشماوي، أحمد، وعود بتطبيق «الأدنى للأجور» ومكافأة تنهي احتجاجات محصلي الفواتير المؤقتين في «مياه القليوبية»، مدى مصر، 12 مارس 2025، https://url-shortener.me/AX9G

[63] خليفة، أحمد، محصلو "مياه القليوبية" يعلقون احتجاجهم.. ومسؤول بالشركة: الرواتب لن تقل عن الحد الأدنى، المنصة، 13 مارس 2025، https://url-shortener.me/AX7F

[64] زكريا، محمد، محصلو مياه القاهرة والجيزة يوقفون العمل مؤقتاً للمطالبة بزيادة الرواتب وصرف العلاوات المتأخرة، القاهرة، 6 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BACO

[65] خليفة، أحمد، قرارات "القابضة" تفشل في إنهاء احتجاجات عمال "مياه الشرب" بالقاهرة، المنصة، 16 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/BBAT

أخرى حالياً. مر هذا الصمود بسنوات عجاف، مورس عليهم فيها القمع والتضييق، إلا أن قطاعاً من الاهالي ظل متمسكاً بالمقاومة، متصدياً لتيار جارف يشمل المجتمع كله.

وكان ثمن صمود الأهالي في شكل معتقلين وشهداء وجرحى، بالإضافة إلى حصار امتد لسنوات.

في هذا السياق، شهدت القاهرة والجيزة، أكبر محافظات مصر سكاناً والقلب الحضري للبلاد، معدلات مرتفعة من الاخلاءات القسرية، بلغت نحو 10% من السكان بين عامي 2018 و2022. وتشير تقديرات الباحثة أمنية خليل إلى إخلاء نحو 57343 وحدة سكنية كان يقطنها قرابة 2,8 مليون نسمة، من إجمالي نحو 20 مليون نسمة. ويرتبط ذلك أساساً بالاستغلال الاستثماري للأراضي، إذ تقع عديد من الأحياء الفقيرة والعشوائية بمواقع حيوية ترتفع فيها قيمة الأرض[66].

وتزامن ذلك مع تسارع تدخلات "تطوير المناطق غير الآمنة"، حيث ارتفعت وتيرة التنفيذ من نحو 6 مناطق (4,9 آلاف وحدة سنوياً) قبل 2014، إلى 37 منطقة (20,5 ألف وحدة سنوياً) خلال الفترة 2014-2018[67]. ورغم عودة جذور هذه السياسات إلى ما بعد كارثة الدويقة عام 2008، فإنها منذ 2011 أصبحت أكثر اتساعاً وسرعة، وفقاً لأمنية خليل[68].

ضمن هذا الإطار، طُرح مخطط القاهرة 2020 /2025 عام 2007، وقُدم في 2008 كرؤية لتطوير القاهرة حتى 2050، مستهدفاً إخلاء المناطق غير الآمنة، وتقليل الكثافات، ونقل المقابر، وتوسيع البنية التحتية[69]، مع التركيز على مناطق مثل شمال الجيزة ومطار إمبابة. كما تناولت الخطة الجزر النيلية، ومنها الوراق، مقترحة إعادة توظيفها في أنشطة ترفيهية وسياحية، وتحويل الوراق إلى متنزه عام[70].

ظل مصطفي مدبولي كرئيس للهيئة العامة للتخطيط العمراني، مقدمة مخطط القاهرة، يدافع عنه حتى يوم 24 يناير 2011[71]

غير أن هذه الرؤية، رغم خطابها التنموي، ارتبطت عملياً بإعادة تشكيل المجال العمراني على حساب السكان، عبر الإخلاء وإعادة التسكين في أطراف المدينة. وقد انتُقدت وقتها باعتبارها منحازة لمصالح استثمارية، وتعمل على إقصاء الفئات الأقل دخلاً[72].

ومع ثورة يناير 2011، تراجع الطرح الرسمي للمخطط، بل وجرى التعامل معه كتصور غير ملزم، بينما أقر بعض المشاركين فيه لاحقاً بآثاره الاجتماعية السلبية[73]، خاصة فيما يتعلق بدفع الفقراء بعيداً عن مراكز العمل والخدمات[74].

---

[66] عز الدين، إبراهيم، لمن نخطط؟ الإخلاء القسري والتنمية العمرانية في مصر ، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، 3 يوليه 2025، https://url-shortener.me/A99K

[67] التقرير الوطني لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة 2021، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مارس 2021، https://url-shortener.me/9Y5J

[68] خليل أمنية، العدالة العمرانية وضبط الشعب، المفكرة القانونية، 25 مارس 2024، https://shorturl.at/vD8KC

[69] تضامن، قراءة أخرى للقاهرة 2050: منطق للتخطيط العمراني، 2014، https://shorturl.at/sVtx1

[70] استراتيجية التنمية العمرانية لأقليم القاهرة الكبرى، 2009، ص 201، https://shorturl.at/32jUB

[71] حسام الدين، هبة، التخطيط العمراني: مخطط القاهرة 2050 سيضع حداً لكافة مشاكل العاصمة....إنشاء أربع خطوط مترو جديد لربط المدن الجديدة بالعاصمة...و 3 خطط خمسية للقضاء علي العشوائيات، اليوم السابع، 24 يناير 2011، https://shorturl.at/EbU9x

[72] علي، أيمان، مركز حقوقي: القاهرة 2050 مؤامرة ضد الفقراء، اليوم السابع، 15 فبراير 2009، https://shorturl.at/NMpLL

[73] فقد ذكر الدكتور وائل زكي والذي كان منخرطا بالمشروع بعد الثورة " لو اكتملت خطة القاهرة 2050 بالشكل الذي كان مخططاً لها، لجعلت القاهرة مكاناً أشد قسوة على الفقراء. فبينما سعت الخطة إلى «تخفيف التكدس» في بعض أجزاء المدينة، كانت ستدفع الفئات الأقل دخلاً إلى مسافات أبعد عن المركز، بما يجعل فرص العمل ووسائل النقل أكثر صعوبة عليهم."

[74] Shawkat, Nabil, Street Smart: Cairo 2050, Guilty by design or association?, English.Ahram, 10 sep 2011, https://shorturl.at/fIR2l

لاحقاً، طُرحت رؤى بديلة منذ 2012، سعت نظرياً لتجاوز هذه الانتقادات[75]، مع التأكيد على مفاهيم العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة[76]. كما أعادت الخطط الأحدث التأكيد على أهداف مثل الإدماج الاجتماعي، تقليل الفقر، وتوفير السكن والخدمات، وإن ظل التساؤل قائماً حول مدى انعكاس هذه الأهداف على السياسات الفعلية على الأرض[77].

أزمة جزيرة الوراق

تقع جزيرة الوراق في موقع استراتيجي بين القاهرة والجيزة، وتمتد على مساحة تقارب 1400 فدان، ويقطنها حوالي 100 ألف نسمة، يعتمد معظمهم على الزراعة والصيد والحرف التقليدية كمصدر رئيسي للدخل. على مدى السنوات الماضية، أصبحت الجزيرة هدفاً للإخلاء القسري من قبل الدولة، التي تهدف إلى تحويلها إلى مركز تجاري واستثماري[78] عالمي باسم "مدينة حورس"، مع تقديم مشاريع تشمل مناطق استثمارية وتجارية، وحدائق ومراسي وسكن فاخر، وفقاً لدراسات جدوى تهدف إلى تحقيق أرباح تصل إلى عشرات المليارات على مدار 25 عاماً[79].

الخلاف الأساسي بين السكان والحكومات المتعاقبة يدور حول ملكية الأراضي. يمتلك بعض الأهالي عقود ملكية تاريخية تعود لأكثر من قرن، فيما يعيش آخرون على الأراضي بوضع اليد، وسط سكوت رسمي فرض الأمر الواقع. الحكومة تعرض بدائل تشمل وحدات سكنية وقطع أراض خارج الجزيرة، بينما يطالب السكان بضمان العودة إلى أراضيهم بعد التطوير، والحصول على تعويض عادل داخل الجزيرة نفسها[80].

تفاقمت الأزمة منذ عام 2017، حيث بدأت قوات الأمن في حصار الجزيرة وبدء إخلاء وهدم المنازل، ما أدى إلى مواجهات عنيفة أسفرت عن وفاة وإصابات بين السكان وعناصر الشرطة. منذ ذلك الحين، تكررت الاحتجاجات والاعتصامات.

في عام 2025 كانت أبرز الاحتجاجات في مارس وأبريل، عندما حاول الأهالي إدخال مواد بناء وواجهوا منعاً من الأمن، مما أدى إلى اعتقالات، وإصابات، ومواجهات بالخرطوش والغاز المسيل للدموع. كما شهدت الأحداث اعتقالات قاصرين، واعتداء على منازل الأهالي، وتجمهرات أمام نقاط العبارات.

في مواجهة هذه الانتهاكات، أعلنت الحركة المدنية الديمقراطية[81] وحزب المحافظين التضامن مع السكان[82]، وأشاروا إلى أن ما يحدث ليس مجرد خلاف على التخطيط العمراني، بل يمثل "جريمة مكتملة الأركان" ضد المواطنين. وشددوا على أن التنمية يجب بناؤها للناس لا على حسابهم، وعلى ضرورة احترام الحق في السكن الآمن وحق المشاركة في أي مشروع تنموي يؤثر على حياتهم.

---

[75] عبد الحافظ، أحمد، «الإسكان» تستعد للإعلان عن مخطط بديل لـ«القاهرة 2050»، الشروق، 2 نوفمبر 2012، https://tinyurl.com/4pkdtfwc

[76] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية، 2013، https://tinyurl.com/j924hp6f

[77] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، التقرير السنوي لعام 2026" متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة"، التقرير الطوعي الثاني لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة (2020-2024)، أغسطس 2025، https://gopp.gov.eg/2026-report/

[78] عز الدين، إبراهيم، تحت الحصار: كيف دمّرت خطط التطوير حياة سكان جزيرة الورّاق؟، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (28 TIMEP)، أبريل 2025، https://url-shortener.me/A9F9

[79] خليفة، أحمد، اعتصام أهالي جزيرة الوراق للمطالبة بإطلاق سراح المقبوض عليهم، المنصة، 27 مارس 2025، https://manassa.news/news/23140

الموسوي، حيدر، جزيرة الوراق: أزمة مستمرة وسط تصاعد التوتر بين الأهالي والسلطات المصرية، 13 أبريل 2025، https://shorturl.at/CW3WW

[80] الموسوي، حيدر، جزيرة الوراق: أزمة مستمرة وسط تصاعد التوتر بين الأهالي والسلطات المصرية، المنشر الإخباري، 13 أبريل 2025، https://shorturl.at/EenD4

[81] درب، الحركة المدنية تدين استمرار الانتهاكات ضد أهالي الوراق: تهجير قسري وقمع أمني ممنهج، 15 أبريل 2025، https://tinyurl.com/bya7jkfy

[82] بيان حزب المحافظين بشأن أحداث جزيرة الوراق، 14 أبريل 2025، https://tinyurl.com/4hc6rxxm

تتضمن خطط الدولة تقسيم الجزيرة إلى منطقتين: "الكتلة السكنية" التي تضم الكثافة السكانية، و"المتناثرات" التي تشمل الأراضي الأقل كثافة، على أن يتم تنفيذ المشروعات في المنطقة الأقل كثافة مع إبقاء السكان في الكتلة السكنية. إلا أن محاولات الحكومة لتطبيق هذه الخطة واجهت مقاومة من الأهالي، خصوصاً عند ظهور لجان حكومية مدعومة بقوات الشرطة، ما أدى إلى مشادات واشتباكات داخلية.

ولازالت الأزمة مستمرة منذ أكثر من تسع سنوات، حيث تتشابك قضايا ملكية الأراضي، وحقوق السكان، والضغط الأمني، وطموحات التنمية الاستثمارية للدولة، بما يجعل مستقبل الجزيرة وسكانها معلقاً بين مشاريع الدولة الطموحة وحقوق المجتمع المحلي الأصلي.

ملخص الاحتجاجات في جزيرة الوراق لعام 2025

- **22 فبراير 2025**

السبب: اعتصام العشرات أمام جهاز تنمية جزيرة الوراق الجديدة احتجاجاً على تعذيب[83] أحد أبناء الجزيرة في قسم إمبابة[84]،[85].

النتيجة: تعطيل عمل بعض أجهزة المدينة، وتصعيد التوتر بين الأهالي والأمن، دون حل فوري.

- **26 مارس 2025** [86]

السبب: محاولة بعض شباب الجزيرة إدخال شحنة من مواد البناء (طلاء، رمل، زلط) عبر معدية شبرا-دمنهور، لمنع الحكومة فرض قيود على البناء.

الأحداث: رفض الأمن السماح للشحنة بالعبور، والتصاعد إلى مشادات كلامية، تحولت إلى اشتباكات بالأيدي ورشق بالحجارة.

النتيجة: اعتقال 12 من أهالي الجزيرة و4 من سكان شبرا، إصابات بين السكان، ثم تصاعد التوتر و أعمال الكر والفر على المعدية.

- **27 مارس 2025**

السبب: اعتقال أهالي الجزيرة في اليوم السابق.

الأحداث: تجمع عشرات الأهالي أمام المعدية، والاعتصام فوقها، وهتافات مناهضة للتعامل الأمني، ثم تدخل جهاز الأمن الوطني ووعد بالإفراج عن المعتقلين مقابل إنهاء التجمهر ومسح مقاطع الفيديو.

---

[83] فقد كان شكري صبري ، أحد أبناء الجزيرة مسجون في حكم سابق على خلفية أحداث مسجد الفتح 2013، وأفرج عنه بناء على طلب مصلح السجون لكونه قاصر، اعيد اعتقاله في 2021. وتم قبول نقضه وأفرج عنه، إلا أنه احتجز لعدة أيام متنقلاً بين قسم إمبابة ومقري الأمن الوطني في الوراق ومدينة 6 أكتوبر وتعرض أثنائها للتعدي بالضرب بموس حاد لإزالة علامة الصلاة من جبهته.

[84] نافذة مصر، تصاعد الاحتجاجات في جزيرة الوراق بعد تعذيب مواطن بقسم شرطة إمبابة، 22 فبراير 2025،

[85] عشماوي، أحمد، كساب، بيسان، و طارق، محمد، اعتصام عدد من أهالي «الوراق» احتجاجاً على تعذيب أحدهم على يد الشرطة | «المبادرة» تطالب النائب العام بالتحقيق في اختفاء طالب قسرياً، مدى مصر، 20 فبراير 2025، https://shorturl.at/0Y3pD

[86] نتصدقش، https://shorturl.at/3FhUW

النتيجة: توتر مستمر، ورصد تحركات أمنية مثيرة للقلق، ومخاوف من تجدد الاشتباكات. [87]

- **12 أبريل 2025**

السبب: استمرار التوتر بعد اعتقال الشباب وإعاقة البناء.

الأحداث: اقتحام الشرطة لمنازل الأهالي، واعتداءات بالخرطوش والغاز المسيل للدموع، وتعزيزات أمنية إضافية، واعتقال 18 من سكان الجزيرة، وإصابة ما لا يقل عن 10 أشخاص.

النتيجة: احتجاجات على استمرار حبس 6 شباب على خلفية مشاجرة سابقة[88]، رغم وعود الشرطة بإطلاق سراحهم، واستمرار التوتر ورفض الأهالي التراجع عن حقوقهم[89]. ثم اعتقال عدد من السكان، واستمرار الأزمة وتصعيد التوتر الاجتماعي.

- **13 نوفمبر 2025**

السبب: محاولة الحكومة تنفيذ خطة جديدة لتقسيم الجزيرة إلى منطقتين (الكتلة السكنية والمتناثرات) [90] ومواجهة الأهالي الرافضين للإخلاء.

الأحداث: مواجهات بين الأهالي ولجان حكومية مدعومة بالشرطة واللوادر وأجهزة القياس، إصابات طفيفة[91].

النتيجة: حالة من الكر والفر، وتصعيد التوتر اليومي، واستمرار رفض الأهالي لأي إخلاء أو تدخل قبل الاتفاق على بديل واضح. [92]

- **25 نوفمبر 2025**

السبب: احتجاجاً على حكم ضد ابن أحد الأهالي حيث رأوا فيه تلفيقًا، بسبب مساهمة والده في تأسيس مستوصف صحي بالجزيرة.

الأحداث: إغلاق الأهالي لجهاز مدينة الوراق الجديدة

النتيجة: محاولة بعض ضباط الأمن الوطني تهدئة الأهالى، ووعدهم بالتدخل لحل الأزمة [93]

تبين أزمة جزيرة الوراق نهجًا لتطبيق السياسات على المواطنين، يقوم على الإكراه، والقمع، والتهجير القسري بدل الحوار والمشاركة. ويكشف تمسك الأهالي بحقوقهم التاريخية في الأرض والسكن عن الطبيعة الاستثمارية البحتة للمشروعات الحكومية، التي لا تنظر للإنسان كمحور

---

[87] ديوان العمران، اعتقال 12 من سكان جزيرة الوراق، واعتصام للأهالي، 3 أبريل 2025، https://shorturl.at/EE2Pz

[88] وطن يغرد خارج السرب، Warraq Island Clashes: Forced Evictions Spark Outrage Over Egypt's Urban Development Plans, 15 April 2025, https://url-shortener.me/A96Q

[89] المنصة، خليفة، أحمد، اعتصام أهالي جزيرة الوراق للمطالبة بإطلاق سراح المقبوض عليهم، المنصة، 27 مارس 2025، https://manassa.news/news/23140

https://manassa.news/news/23404 ،المنصة، تجدد الاشتباكات بين الشرطة وأهالي الوراق وأنباء عن اعتقالات....والدستور: نهج ثبت فشله، المنشور، 13 أبريل 2025

[90] أوضح أحد ممثلي العائلات أنهم كانوا يطرحون منذ البداية الحفاظ على 300 فدان داخل الجزيرة، على غرار مشروع أبني بيتك، بحيث ينتقل الأهالي إليها في مساكن مستقرة دون الخروج مطلقاً من الجزيرة، وبعدها تحصل الدولة على باقي المسطح دون خلاف، وهو ما كانت الحكومة تلتف عليه وتطرح بدائل أخرى.

[91] نابليون، محمد، "عايزين ينهبوا بيوتنا".. اشتباكات وتراشق بين الأمن وأهالي جزيرة الوراق، المنصة، 13 نوفمبر 2025، https://manassa.news/news/28434

[92] عمال، رضا، اشتباكات الوراق: 90 ألف نسمة يرفضون الإخلاء القسر، زاوية 3، 16 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/ACFR

[93] كساب، بيسان، أهالي جزيرة الوراق يوقفون عمل «جهاز المدينة» احتجاجاً على الحكم بحبس أحدهم، مدى مصر، 25 نوفمبر 2025، https://url-shortener.me/ACNR

التنمية، بلا لا تأبه به مقابل تحقيق الأرباح. ويبرز أن استخدام القوة، وحرمان السكان من البناء أو حماية ممتلكاتهم، ليس مجرد إخلالاً أمنياً، بل انتهاكاً صارخاً للحقوق الدستورية والإنسانية، يهدد السلم الاجتماعي ويؤكد غياب العدالة والشفافية.

الحل المستدام يكمن في فتح قنوات تفاوض حقيقية، ومشاركة الأهالي في اتخاذ القرارات، وضمان حقوقهم التاريخية، بعيداً عن الإكراه والعنف. فلا يمكن اعتبار أي تنمية تُفرض بالقوة على حساب المواطنين تنمية مستديمة، بل جريمة اجتماعية مكتملة الأركان، ستظل تداعياتها تهدد الاستقرار لأجيال قادمة.

خاتمـة

تكشف معطيات عام 2025 عن استمرار حالة التذبذب التي تحكم مسار الحركة الاحتجاجية العمالية والاجتماعية، دون أن ترقى الزيادات المسجلة في كلٍ الاحتجاجات الجماعية الفعلية والأشكال الرمزية إلى مستوى التحول النوعي أو استعادة الزخم الذي بلغته الحركة في سنوات سابقة، خاصة قبل عام 2013. ورغم الارتفاع الطفيف في أعداد الاحتجاجات الفعلية، يظل الاعتماد الأكبر على الأشكال الرمزية الأقل كلفة، بما يعكس تكيف الفاعلين مع بيئة تتسم بارتفاع تكلفة الاحتجاج واستمرار أدوات القمع.

وفي هذا السياق، اتسمت احتجاجات عام 2025 بعدد من السمات الدالة، من أبرزها امتداد فترات الاحتجاج في مواقع تضم آلاف العمال، بما يشير إلى قدرة نسبية على الصمود، وإن ظلت محدودة عن تحقيق المطالب. وفي المقابل، غلب التشتت والعفوية على معظم التحركات، في ظل ضعف التنسيق بين مواقع الاحتجاج، باستثناء حالات محدودة شهدت قدراً من التنظيم، وهو ما انعكس بدوره على مسارات هذه الاحتجاجات ونتائجها.

كما أظهرت الوقائع تراجع فعالية التهديدات الأمنية في إنهاء بعض الاحتجاجات، خاصة في المواقع الأكثر تنظيماً، وهو ما دفع الأجهزة الأمنية إلى استعادة دورها كوسيط في عمليات التفاوض، إلى جانب استمرار دورها القمعي. وقد ترافق ذلك مع تصاعد تكلفة الاحتجاج، التي لم تقتصر على التهديد، بل تجسدت في اعتقالات وإصابات ومئات حالات الفصل من العمل، بما يعكس حدود الحركة داخل سياق ضاغط ومعادٍ.

وعلى مستوى الفاعلين، برز ضعف دور النقابات العمالية، سواء عبر غيابها في معظم الحالات، أو محدودية تأثيرها حين حضورها. واقتصر دور النقابات القاعدية على المشاركة في التفاوض ضمن أطراف أخرى، بينما اتسم تدخل النقابات العامة بالسلبية أو تقديم حلولًا جزئية، غالباً في توافق مع إدارات الشركات. وفي الوقت ذاته، أعاد العاملون في القطاع العام وقطاع الأعمال العام طرح مسألة الأجور، خاصة فيما يتعلق بعدم ضم العلاوات إلى الأجور الأساسية، بما يعكس استمرار الضغوط على أوضاعهم المعيشية.

وتشير هذه السمات مجتمعة إلى أن الاحتجاجات لم تعد تقتصر على مطالب جزئية أو موضعية، بل باتت تكشف، بدرجة متزايدة، عن ارتباط أوضاع العمال والأهالي بالسياسات الاقتصادية العامة، في ظل اتجاهات لتحميل الفئات الأضعف كلفة هذه السياسات، سواء عبر تدهور شروط العمل أو من خلال سياسات الإخلاء وإعادة توزيع الموارد.

ورغم عدم تمكن هذه الاحتجاجات، في حالات كثيرة، من تحقيق مطالبها كاملة، فإنها كشفت عن حدود القبول بالأوضاع القائمة، وعن استمرار قابلية قطاعات من العمال والأهالي للانخراط في أشكال مختلفة من المقاومة، حتى في ظل ارتفاع كلفتها. ومن ثم، لا تعكس احتجاجات عام 2025 مجرد لحظة عابرة، بقدر ما تشير إلى حالة كامنة من التوتر، قد تتطور، في حال استمرار العوامل الدافعة لها، إلى موجات احتجاجية أكثر اتساعاً وتنظيماً في المستقبل.

المراجع

1. Maria Grasso & Marco Giugni, Protest, 25 November 2025, SPRINGER NATURE LINK, https://shorturl.at/kzWeG
2. Lasky, Jack, protest, EBSCO,2023, https://tinyurl.com/3vrmm3ah
3. Brown, D. K., & Harlow, S. (2019). Protests, media coverage, and a hierarchy of social struggle. *The International Journal of Press/Politics, 24*, 508-530, https://shorturl.at/veWZ4, p./510509
4. Brown, D. K., & Harlow, S. (2019). Protests, media coverage, and a hierarchy of social struggle. *The International Journal of Press/Politics, 24*, 508-530, https://shorturl.at/4aZqX, p.50
5. Breuer, A., Landman, T., & Farquhar, D. (2015). Social media and protest mobilization: Evidence from the Tunisian revolution. *Democratization, 22*, 764-792, https://shorturl.at/nyLp2
6. Rabab El-Mahdi, Labour protests in Egypt: causes and meanings, Journal Article, 2011, https://tinyurl.com/367kh8vy, p.365-366
7. منصة العدالة الاجتماعية، بين التراجع والصمود- تقرير الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية لعام 2024، 28 أبريل 2025، https://tinyurl.com/3vkefc6r
8. عز الدين، إبراهيم، لمن نخطط؟ الإخلاء القسري والتنمية العمرانية في مصر، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، 3 يوليه 2025، https://url-shortener.me/A99K
9. خليل، أمنية، العدالة العمرانية وضبط الشعب، المفكرة القانونية، 25 مارس 2024، https://shorturl.at/vD8KC
10. التقرير الوطني لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة 2021، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مارس 2021، https://url-shortener.me/9Y5J
11. تضامن، قراءة أخرى للقاهرة 2050: منطق للتخطيط العمراني، 2014، https://shorturl.at/sVtx1
12. استراتيجية التنمية العمرانية لأقليم القاهرة الكبرى، 2009، https://shorturl.at/32jUB
13. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية، 2013، https://tinyurl.com/j924hp6f
14. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، التقرير السنوي لعام 2026" متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة"، التقرير الطوعي الثاني لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة (2020-2024)، أغسطس 2025، https://gopp.gov.eg/2026-report/
15. عز الدين، إبراهيم، تحت الحصار: كيف دمّرت خطط التطوير حياة سكان جزيرة الورّاق؟، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، 28 أبريل 2025، https://url-shortener.me/A9F9

ثانياً: المواقع الإخبارية

1	الشروق
2	القاهرة 24
3	الوفد
4	صدى البلد
5	المنصة
6	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
7	فكر تاني
8	مدى مصر
9	درب
10	الرئيس نيوز
11	القدس
12	الاشتراكي
13	لجنة العدالة
14	البوابة نيوز
15	المنشر
16	نافذة مصر
17	ما تصدقش
18	ديوان العمران
19	Deutschaft for international Zusammenarbe